المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم الدراسات الاستراتيجية و العسكرية

دور القيادة في صنع السياسة الخارجية الجزائرية في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في تخصص

الدراسات الاستراتيجية و الدولية

إعداد الطالبة:

عمروس عمّارة

أعضاء لجنة المناقشة:

فليسي نرجس	***رئيسة اللجنة***
تيقامونين إبراهيم	***مشرفا***
تاحي طارق	***مصحّحا***

السنة الدراسية: 2013-2014

إهداء:

أهدي هذا العمل المتواضع إلى والدي العزيزين

و خالتي الوحيدة فاطمة.

كما أهديه إلى أستاذي المحترم إبراهيم تيقامونين

الذي لم يبخل على بأية نصيحة في إنجاز هذه الدراسة.

دون أن أنسَ كافة الأساتذة الذين تتلمذت على أيديهم

في جامعة تلمسان

ثم في المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.

شكر و تقدير

في البداية أحمد الله على إتمام هذا العمل الذي أرجو من خلاله إفادة الباحث في مجال الدراسات الاستراتيجية و السياسة الخارجية،

و كل مهتم بالشأن الجزائري بالدرجة الأولى.

و أتقدم بالشكر الخالص للدكتور المحترم إبراهيم تيقامونين الذي تفضل بالإشراف على هذه الدراسة، و قد ساعدتني مرونته في التفكير في تجسيد تصور للموضوع.

كما لا أنسى تقديم جزيل الشكر لوزارة الشؤون الخارجية الجزائرية التي أتاحت لي فرصة الاستفادة من الوثائق المتوفرة على مستوى مكتبتها خلال فترة تربصي هناك.

ملخص:

يعد موضوع القيادة السياسية أحد المواضيع المثيرة للجدل، بالنظر إلى تداخل تأثيرات فواعل صناعة القرار، و باعتبارها متغيرا تفسيريا أساسيا في فهم صعود أو تراجع دور البلد و مكانته الإقليمية و الدولية.

و يدور موضوع هذه الدراسة حول تأثير البعد القيادي في إدارة السياسة الخارجية الجزائرية في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، من حيث العلاقة بين سمات شخصية الحاكم و الية صنع القرار الخارجي من جهة، و تأثير المقومات الشخصية على توجهات السياسة الخارجية عمليا من جهة أخرى.

و يتم ذلك دون فصل موضوع الدراسة و التحليل عن البعد التاريخي للعلاقة بين الشخصية القيادية للحاكم و سلوكيات السياسة الخارجية الجزائرية، هذه السلوكيات التي ترسخت عبرها جملة من المنطلقات تمتد من فترة الاستقلال و إلى يومنا هذا.

Résumé :

Le sujet du commandement politique est un sujet sensible, car il n' y a pas un seul décideur d'une part, et d'une autre part on peut dire que le commandement politique est un facteur explicatif de la nature du rôle d'un pays au niveau régional ou bien international.

Notre sujet du mémoireétude l'influence du commandement au niveau de la gestion de la politique étrangère algérienne où on se base sur la période du président Bouteflika.

On étude donc la relation entre les caractères du président Bouteflika et la manière de la prise de décision externe, autrement dit : on essaye d'examiner le rôle du commandement .

N'oublions pas le coté historique quand on parle de la relation entre la personnalité du gouvernant et la politique étrangère depuis l'indépendance.

Abstract :

Political leadership is a sensible subject, because there is an influence between decision makers in each politicalregim. It is also considered as an essential element for understanding regional or international role for each State.

So, our study explains the relation between the governor characters (President Bouteflika) and exterior policy behaviors, and the decision making process.

Without forgetting the role of historical principals from the

independence to now days.

مقدمة

توطئة:

تعتبر الجزائر محور اهتمام الكثير من القوى الفاعلة في الساحة الدولية، و ذلك انطلاقا من البروز التاريخي لهذا البلد من خلال التوجه النضالي و الإيديولوجي (دعم القضايا العادلة) الذي جاء كنتاج لكفاح طويل ضد الاحتلال الفرنسي. يضاف إلى ذلك الموقع الجيو استراتيجي الهام بحيث تطل الجزائر على البحر المتوسط و تتوسط بلدان المغرب العربي و تقع ضمن دائرة هامة جدا من دوائر صنع القرار في السياسات الخارجية للقوى الكبرى (دائرة شمال إفريقيا و الشرق الأوسط).

و الحديث عن المبادئ الدبلوماسية للجزائر و صورتها الخارجية لا يمكن عزله عن تركيبة الحاكم و نظرته للأمور باعتباره صانع قرار. و في هذه الدراسة سنتعرض إلى الدور الذي لعبه البعد القيادي في السياسة الخارجية في ظل حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، بمعنى تأثير الية القيادة في علاقتها بصنع القرار.

تحديد الموضوع في الزمان و المكان:

موضوع الدراسة يدور حول دور متغير البعد القيادي في صنع و إدارة السياسة الخارجية الجزائرية في فترة حكم عبد العزيز بوتفليقة، و ارتأينا أن يكون مجال الدراسة محددا بفترة زمنية تتراوح ما بين العهدة الرئاسية الأولى و منتصف العهدة الثانية، على ألا يمنعنا هذا من التعرض إلى جوانب من المراحل اللاحقة حتى يتسنى لنا تسليط الضوء على مختلف المحطات و أهم المستجدات، و يسمح لنا ذلك بتكوين نظرة تقييمية للسياسة الخارجية الجزائرية من خلال دور القائد السياسي متمثلا في رئيس الدولة.

مبررات اختيار الموضوع:

وقع اختيارنا على هذا الموضوع بناء على دوافع ذاتية تمثلت في اهتمام شخصي بالدرجة الأولى، و لكون تخصصنا في مجال الدراسات الاستراتيجية يستدعي من الطالب الاهتمام و الإلمام بشؤون بلده قبل غيرها.

و أخرى علمية و موضوعية باعتبار أن الموضوع جديد الطرح نسبيا و المراجع حوله قليلة، كما أنه يمس مكانة الدولة الجزائرية في عهد الرئيس بوتفليقة انطلاقا من البعد القيادي الذي سنتناوله من عديد الزوايا.

يضاف إلى ذلك الجدل القائم في الفترة التي قمنا خلالها بهذه الدراسة حول الحالة الصحية للرئيس و السيناريوهات المحتملة بخصوص زمن ما بعد بوتفليقة.

تحديد المفاهيم:

مفاهيمنا المحورية في هذه الدراسة تنحصر فيما يلي :

- *مفهوم القيادة الذي نرمز به إلى شخصية الحاكم (القائد السياسي) باعتباره أعلى سلطة في الدولة.*
- *مفهوم صنع القرار الذي تدور ترجمته حول عملية تشاركية ما بين القائد و مرؤوسيه أو بين الفواعل المختلفة في المؤسسة أو المنظمة لبلوغ هدف السياسة الخارجية.*
- *مفهوم السياسة الخارجية و هي كل نشاط حكومي موجه نحو الخارج، و تنقسم إلى شق دبلوماسي و اخر استراتيجي يشار به غالبا إلى الجانب العسكري الحربي.*

الإطار النظري للدراسة:

بحيث نتطرق فيه إلى أهم نظريات القيادة و صنع القرار حسب ما يخدم موضوع الدراسة.

و نتخذ في سبيل ذلك الفرد و السياسة الخارجية كمستويين تحليليين متقابلين بالنظر إلى التداخل الواقع حقيقة بين فكر القائد و توجهات السياسة الخارجية.

أهمية الدراسة:

تبرز من خلال تناول الموضوع في حد ذاته و بالصيغة المبينة من خلال العنوان، و التطرق إلى جوانب هامة من قيادة السياسة الخارجية للجزائر انطلاقا من القائد الأعلى للبلاد و عبر إلقاء الضوء على الهاجس الأمني و أثره في منظور صانع القرار الجزائري و في

ممارسات السياسة الخارجية، ثم في ظل ما تعرفه الساحة الإقليمية و العالمية من دواعي التعاون و التنسيق الثنائي أو المتعدد الأطراف.

أهداف الدراسة:

نحاول في ذات السياق تحقيق مجموعة أهداف علمية:

_ التعرف على مميزات السياسة الخارجية الجزائرية في علاقتها بالبعد القيادي للحاكممنذ الاستقلال و إلى يومنا هذا.

_ تسليط الضوء على شخصية الرئيس بوتفليقة من حيث السمات الأساسية البارزة و الية صنع القرار في عهده.

_ فهم واقع العلاقات الجزائرية بالمجتمع الدولي ككيان دولاتي أو منظمات، و الوصول إلى تقييم موضوعي للجهود الدبلوماسية للجزائر في ظل حكم الرئيس بوتفليقة (إقليميا و عالميا).

_ إثراء مكتبة الطلبة بمثل هذه الدراسات.

أدبيات الدراسة:

من الصعوبات التي واجهتنا في هذه الدراسة قلة المراجع المتخصصة في تناول البعد القيادي في السياسة الخارجية الجزائرية خلال الفترة المذكورة، و فيما يلي عرض لأهم الأدبيات التي اعتمدناها كقاعدة أساسية عند الشروع في الدراسة:

- *دراسة ماجستير لعديلة محمد الطاهر، تحت عنوان: أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية (1999-2004)، و كانت الأقرب إلى موضوع بحثنا. بحيث تطرقت الباحثة للنسق الفكري و الخصائص المميزة لشخصية الرئيس بوتفليقة و تأثيرها على الية صنع القرار، و ذلك من خلال تركيز الضوء على المنظور الجزئي- النفسي في تحليل السياسة الخارجية.*
- *كذلك دراسة ماجستير لمحمد مسعود بونقطة، تحت عنوان: الدبلوماسية الجزائرية في إطار جامعة الدول العربية، دراسة حالة المبادرة الجزائرية للإصلاح، بحيث تحدث*

عن التركيز على العوامل الشخصية في السياسة الخارجية للجزائر و أتى على ذكر الرئيس بوتفليقة فربط بين المقومات الذاتية للقائد و مخلفات عصر الإرهاب التي كان لها بالغ الأثر في تشكيل نظرة استراتيجية دقيقة تجاه العلاقات الدولية و صورة الجزائر.

- *بالنسبة للمراجع باللغة الفرنسية فقد استفدنا من المؤلف المشترك لعبد الرحمن مبتول مع باحثين اخرين، و هو تحت عنوان:*

Enjeux et défis du second mandat du président Bouteflika

أما دراستنا هاته فنريد منها التركيز على المقومات المتنوعة المكونة لشخصية الرئيس بوتفليقة و أثرها في الأداء السياسي الخارجي، بالاعتماد على اقتراب سياسي و أمني من الظاهرة محل الدراسة و التحليل فضلا عن الاقتراب القانوني من خلال دراسة مواد دستورية تعلقت بالسياسة الخارجية للجزائر. و لا نغفل في ظل ذلك الحديث عن العلاقة أو التأثير المتبادلين بين أجهزة صنع القرار الخارجي.

الإشكالية:

عايشت الجزائر فترة صعبة من تاريخها تمثلت في العشرية الدموية السوداء إذ بدأنا نشعر أو بالأحرى نعي بالفعل أنها تقهقرت على الصعيد الخارجي ما دامت السياسة الخارجية في الأصل امتدادا للسياسة الداخلية حسب المنظور الواقعي.

لكن تلك المكانة المفقودة لم تلبث أن عادت إلى مجراها الطبيعي بمجيء الرئيس بوتفليقة الذي فرض عليه نسقه الفكري و الحصيلة الثقيلة للفترة السابقة لحكمه مجموعة من الأولويات في إعادة رسم العلاقات مع الغير و الرغبة لإعادة تفعيل دور البلد.

الإشكالية الرئيسة:

- *ما هو تأثير البعد القيادي في إدارة السياسة الخارجية للجزائر خلال فترة حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة؟*

الأسئلة الفرعية:

- *هل يوجد بعد قيادي في أداء السياسة الخارجية الجزائرية؟*
- *ما هو مجال البعد القيادي في عهد الرئيس بوتفليقة من حيث الرسم و التنفيذ و طبيعة العلاقة بين مؤسسات صنع القرار الخارجي؟*
- *أين يتجلى البعد القيادي على الصعيد العملي ؟*

فرضية الدراسة:

- *يرتبط تأثير متغير القيادة في السياسة الخارجية للجزائر في عهد الرئيس بوتفليقة بخصائص شخصية عبد العزيز بوتفليقة.*

الفرضيات الفرعية:

– يوجد بعد قيادي في أداء السياسة الخارجية الجزائرية و قد ارتبط تاريخيا بشخصنة النظام السياسي الجزائري.

– تقترن تجليات القيادة في عهد الرئيس بوتفليقة بمميزات شخصيته و جدلية العلاقة بين مؤسسة الرئاسة و غيرها من مؤسسات صنع القرار.

– يتضح البعد القيادي على صعيد ممارسة السياسة الخارجية من خلال انعكاس فكر الرئيس بوتفليقة في علاقات الجزائر على الصعيد الإقليمي أو الدولي.

الإطار المنهجي:

نتعرض إلى محورنا هذا عبر توظيف بعض تقنيات المنهج الوصفي التحليلي الذي يساعدنا في الاقتراب أكثر من الظاهرة المدروسة و التعرف عليها و فهم جوانبها المختلفة. كما نستعين بالمنهج التاريخي حسب ما تقتضيه ضرورة البحث العلمي باعتبار أن التاريخ هو مخبر الظواهر.

يضاف إلى ذلك الاستعانة بأداة تحليل مضمون بعض التصريحات الرسمية لرئيس الجمهورية.

خطة الدراسة:

الفصل الأول: البعد القيادي في تحليل السياسة الخارجية الجزائرية

المبحث الأول: مدخل نظري للقيادة و صنع القرار في دراسة السياسة الخارجية

المطلب الأول: نظريات القيادة

المطلب الثاني: اقتراب صنع القرار

المبحث الثاني: خصائص السياسة الخارجية الجزائرية

المطلب الأول: محددات السياسة الخارجية للجزائر

المطلب الثاني: السمة القيادية للسياسة الخارجية الجزائرية

الفصل الثاني: تفاعل شخصية القائد (الرئيس بوتفليقة)مع الإطار الدستوري والهيكلي للسياسة الخارجية الجزائرية

المبحث الأول: النسق الفكري و السيكولوجي للرئيس بوتفليقة

المطلب الأول: مكونات التنشئة و الخبرة التاريخية لدى بوتفليقة

المطلب الثاني:أثر بيئة"الأزمة الجزائرية"على صناعة قرار السياسة الخارجية الجزائرية

المبحث الثاني:. البعد القيادي في الدستور و آلية تصميم وتنفيذ السياسة الخارجية الجزائرية

المطلب الأول: البعد القيادي الرئاسي في الدستور الجزائري

المطلب الثاني: طبيعة علاقة رئيس الجمهورية بمؤسسات صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية

الفصل الثالث: توجهات السياسة الخارجية الجزائرية في ظل حكم الرئيس بوتفليقة

المبحث الأول: التعبيرات الخطابية والدبلوماسية للرئيس بوتفليقة إزاء قضايا السياسة الخارجية الجزائرية

المطلب الأول:التوجه الخطابي للرئيس بوتفليقة في تعبيرات السياسة الخارجية الجزائرية

المطلب الثاني: تعبيرات الزيارات الدبلوماسية في أداء السياسة الخارجية الجزائرية

المبحث الثاني: نماذج تنفيذية قيادية لقضايا السياسة الخارجية الجزائرية

المطلب الأول: قضايا التضامن العربي و الإفريقي

المطلب الثاني: مجال التعاون الدولي

الفصل الأول: البعد القيادي

في تحليل السياسة الخارجية الجزائرية

المبحث الأول: مدخل نظري للقيادة و صنع القرار في دراسة السياسة الخارجية

المطلب الأول: نظريات القيادة

في علوم الإدارة الناجحة تعرف القيادة بأنها الأساس في نجاح أي عمل تنظيمي، فهي نتاج ذلك التأثير المتبادل بين الفرد القائد و الجماعة أي أنها ترتبط بالعلاقات الوظيفية بين القائد وأعضاء الجماعة في مواقف معينة خصوصا تلك الشائكة، بحيث نجد القائد يتصف بجملة خصائص ذاتية تتضح اثارها في سلوكياته العملية [1].

فمفهوم القيادة إذن يشير إلى تلك السمات التي تناسب المناصب السياسية و تحظى بإعجاب الجماهير [2].، و الكاريزمية نفسها تتطلب الثقة بقدرات القائد.

و قد ارتبطت شخصية القائد في الإسلام بالنبوغ السياسي، أي توافر صفات فريدة لديه.

و كان يتم التركيز على مبدإ الاختيار و الشورى كما جاء ذكرها في القران الكريم [3].

و تعرف القيادة السياسية بقدرة و فاعلية و براعة القائد السياسي – بمعاونة النخبة السياسية– في تحديد الأهداف الرئيسة، و انتقاء أحسن الطرق لبلوغها، و تقدير أبعاد الموقف.

و بالتالي يتضح أن مفهوم القيادة متصل بأربعة عناصر أساسية: القائد، النخبة و الموقف مضافا إليه القيم.

و القائد السياسي هو محور العملية السياسية و الظاهرة القيادية لأنه من ناحية يشغل قمة النظام السياسي، و عليه من ناحية ثانية أن يؤدي عدة وظائف لها اثار هامة في حياة و تطور النظام و المجتمع السياسي (باعتباره أداة تغيير مجتمعي، أداة تخطيط، أداة وفاق بين شرائح المجتمع...)[4].

و يرتبط مفهوم القيادة بصنع القرار، و قد احتل مكانة هامة لدى علماء الاجتماع و السياسة الذين ارتكز اهتمامهم على دراسة النخبة، بالنظر إلى الارتباط التاريخي بين ظاهرة القيادة و صفوة المجتمع من الأفراد الذين امتازوا بخصائص ذاتية كاريزمية. و لا يجب هنا إغفال دور المفكر دافيد ترومان David Truman الذي طور نظرية الجماعة و سار بها نحو النجاح في سنة 1951، و كان قد درسها من قبله آرثربانتليArther Bentleyمؤلف كتاب

---

[1] محمد سعد محمد، أساليب القيادة و صنع القرار. ط. 1، القاهرة: إيتراك، 2010. راجع الصفحات: 46، 90-93.

[2] هشام محمود الأقداحي، الشخصية القومية: تحليلي تاريخي، سياسي، اجتماعي. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2009، ص-ص: 191-197.

[3] جلال عبد الله معوض، ''دراسة القيادة السياسية كأحد مداخل تحليل النظم السياسية ''. في الموقع الإلكتروني: http://bohothe.blogspot.com/2010/03/blog-post_3886.html، 26. 10. 2013.

[4] المرجع نفسه.

عملية الحكومة عام 1908 لكنها لم تنجح حينها، و تعتبر النظرية مقدمة الدراسات السلوكية في علم السياسة و العلاقات الدولية.

و تسمية القائد تعبر عن التغيير الاجتماعي، فالشخص المتصف بهذه السمة عادة ما يرأس حركة إصلاح أو ثورة كما أنه يرمز إلى حالة عدم الرضا عن الوضع القائم .

و الفرق بين الشخصية القائدة و العادية هو أن الأولى لا ترضخ للظروف بل تعمل جاهدة لكسر الحواجز [5]. و يساعدها في ذلك متغير الشهرة و الذكاء و المهارة و الإرادة و القدرة على افتكاك رضا القاعدة .

في ذات الإطار ظهرت توجهات تنظيرية كما يلي [6]:

- نظرية مجموعة السمات:

بحيث يتم الارتكاز على القوة الشخصية المتضمنة في داخل الشخص من مواصفات نفسية و عقلية و جسدية، لكن يعاب عليها أنه من غير الممكن توفر جميع السمات في شخص واحد.

- نظرية الرجل العظيم:

تقوم على أساس أن الشخصية القائدة هي أساس مختلف التغيرات الحاصلة في المجتمعات، لكنها في المقابل تهمل عامل المتغيرات البيئية المحيطة.

- نظرية المواقف:

بحيث ترى أن القائد يبرز دوره في حالات معينة (نزاعات و مواقف معقدة)، حيث يتم اكتشاف مهاراته في التعامل.

- نظرية باداركو و إلزورت:

فحواها أن القائد يعتمد على فلسفته الشخصية التراكمية في معالجة ما يواجهه من مشكلات.

كما ظهرت دراسات أخرى نذكر منها [7] :

- نموذج روجر بيلوز Roger Biloz:

---

[5] هشام محمود الأقداحي، مرجع سبق ذكره، ص-ص. 191-194.

[6] نظريات القيادة، في الموقع الإلكتروني:

...1.doc**القيادة-نظريات**/.../site.iugaza.edu.ps/edajani/files، 26. 10. 2013.

تجدر الإشارة إلى أن نظرية الرجل العظيم (super man) للمفكر و الفيلسوف الألماني نيتشه تدخل في ذات السياق.

[7] جلال عبد الله معوض، مرجع سبق ذكره.

بحيث قسم السلطات حسب القائد القائم بالعملية السياسية و تعرض في ذلك إلى نمط الحكومة التسلطية التي تتميز بكون القائد هو صانع القرارات دون سواه و دون تشاور. كما قسم كل من غابرييل ألموندGabriel Almond و بنغهام باولBinghamPowel النظم السياسية إلى ديمقراطية و تسلطية. فالحاكم الديمقراطي هو الذي يتصف بقابلية التشاور و المشاركة و بالتالي لا يستغل بعده القيادي لفرض ارائه.

- نموذج بالي*Baly:*

يركز هذا المفكر على خاصية القدرة على اتخاذ القرار و الإقناع، و قد حدد ثلاثة أشكال في النظم العربية:

- القائد البراغماتي، الخبير، البيروقراطي.
- الشخصية الكاريزمية و يعطي مثالا بالزعيم المصري الراحل جمال عبد الناصر.
- الوسيط، المنظم و هو الذي يلعب دورا توفيقيا بين فئات المجتمع خاصة خلال الأزمات.

و قد تناول جيمس روزنوJames Rosneau التأثير المتبادل بين طبيعة و ممارسات القائد السياسي و مخرجات السياسة الخارجية (نظرية الوزن النسبي لمتغيرات السياسة الخارجية أو كما تعرف بمنظور السياسة الخارجية المقارنة عند روزنو) [8] ، و ملخص النظرية أن النظام السياسي تؤثر فيه مجموعة من المدخلات و التي منضمنها متغيرات النسق الدولي، فضلا عن وجود تأثير متبادل بين طبيعته (أي طبيعة النظام السياسي) و القائد السياسي و كلاهما في الأخير يحدد نمط السياسة الخارجية للدولة [9]. فتأثير القيادة يكون من خلال انعكاس توجهات النسق الفكري القائد على توجهات السياسة الخارجية لبلده.

من جهة أخرى، صناعة السياسة الخارجية تتطلب تحديد هدف أو مجموعة أهداف حسب ما تمليه أجندة الأولويات و التفضيلات. و عموما يميز المنظرون في مجال العلاقات

---

[8] محمد السيد سليم،تحليل السياسة الخارجية. ط. 2، بيروت: دار الجيل، 2001، ص. 448.
انظر أيضا: ص.ص. 436، 437.

[9] لتفصيل أكثر حول المتغيرات المصدرية و المستقلة و التابعة في نموذج روزنو، راجع:
أحمد عبد الباقي مقبل الفقيه، '' نظريات السياسة الخارجية''، محاضرات غير منشورة، ألقيت على طلبة السنة الثالثة، 2011، بجامعة تلمسان، قسم العلاقات الدولية.

الدولية و السياسة الخارجية بين أربعة توجهات على صعيد الأهداف: تحقيق، استرجاع، حماية أو منع حصول شيء [10].

و يبقى الجدل قائما بخصوص من يحكم بصفة فعلية، و لا يقتصر الأمر على الأنظمة العربية أو سياسات البلدان المتخلفة و حدها، بل يتعدى ذلك إلى أنظمة الحكم في الدول الكبرى كالولايات المتحد الأمريكية [11] *أين نجد خلفيات تسيير الداخل و الخارج بيد ما يعرف بأصحاب الرؤوس البيضوية (و هي تسمية تشير إلى كبار و أقدم الشخصيات) و اللوبيات اليهودية.*

و رأينا أنه من المفيد و المنطقي في هذا الجزء الأولي للدراسة التعرض إلى نظرية الدور أيضا في أبرز منطلقاتها الاجتماعية و السياسية [12].

تهتم تعريفات الدور في السياق الاجتماعي بمركز القائم بالدور و سلوكياته و التوقعات الحاصلة بشأنها. و هذا أمر هام في التحليل الوظيفي باعتبار أن الدور يستند إلى أداء وظيفة.

فممارسة الدور مرتبطة بأربعة متغيرات أساسية: الفرد، سلوكه، الإطار الذي يتم التحرك فيه و السمات المميزة للقائم بالدور و لمركزه.

و من الناحية السياسية يرتبط مفهوم الدور السياسي بدراسة تحليلية معمقة للقائد أو صانع القرار على صعيد سلوكياته، قراراته، تفاعلاته...

---

[10] *حكيمة علالي، '' البعد الأمني في السياسة الخارجية: نموذج الجزائر''، مذكرةماجستير، مقدمة إلى قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2011.، ص. 65.*

[11] *راجع في هذا الشأن:*
عمروس عمارة، ''منطقة الخليج: منطلقات التوجه الأمريكي و رهاناته في المنطقة مع التركيز على حالة دول مجلس تعاون الخليج العربي (1990-2007)''، مذكرة ليسانس، مقدمة إلى قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة تلمسان، 2011، ص-ص: 37-42.

[12] *المركز العربي للدراسات و الأبحاث، ''نظرية الدور: دراسة تأصيلية في المنطلقات الاجتماعية و السياسية'' .في الموقع الإلكتروني:*
http://www.arabicenter.net/ar/news.php?action=view&id=750، 15. 11. 2013.

و هنالك نظرية الدور التي تتناول دور الدولة من خلال ثلاثة عناصر:

- *دور الدولة.*
- *كيف يرى الاخر دورها.*
- *الدور الحقيقي و الفعلي الذي يمكن أن تلعبه.*

و بالتالي تبقى مسألة القيادة على الصعيد العملي مرتبطة باليات صنع و اتخاذ القرار، و الدراسات التي اخترنا عرض البعض منها حتى و إن ركزت في بعض الأحيان على القائد السياسي في إطار الداخل فهذا لا ينفي وجود صلة منطقية بين المتغيرات الداخلية و انعكاسها على أداء السياسة الخارجية فالنظام المنغلق على نفسه (علبة سوداء) داخليا لا بد و أن تكون سياسته الخارجية متصفة بخصائص معينة و العكس بخصوص النظام المنفتح.

و من جهة أخرى فالصفة الكاريزمية لا تعني بالضرورة أن القائد السياسي هو من بيده مفاتيح الحل و الربط بصفة مطلقة.

لذلك رأينا أنه من الضروري في دراسة كهاته التطرق إلى موضوع صنع القرار في صلته بالشخصية الحاكمة على المستوى النظري العام أولا ثم عرض أهم التوجهات في صياغة السياسة الخارجية للجزائر في عهد الرئيس بوتفليقة من حيث الرسم و التنفيذ.

المطلب الثاني: اقتراب صنع القرار

صنع القرار يعتبر من العمليات المعقدة و ذات الأهمية القصوى في الممارسات الإدارية، فهو خطوة هامة تسبق تنفيذ القرار و مراجعته. و تزداد قيمته في حالات مواجهة مشكلات كبرى كالأزمات و النزاعات الدولية[13] .

إنه تلك العملية الناجمة عن طرح جملة من البدائل في إطار سلسلة تفاوضية بين فواعل رسمية و غير رسمية، ثم انتقاء بديل من تلك المتاحة لتبنيه أو تجسيده عمليا، مع التذكير بأن البدائل تأتي بدورها كنتاج لإدراك الموقف و رصد المعلومات حوله.

و يرجع الاهتمام العلمي بصنع القرار السياسي إلى مطلع القرن العشرين و خصوصا خلال الحرب العالمية الثانية و بعدها (فترة الحرب الباردة) إذ ارتبط باستراتيجيات القوى الكبرى[14].

و يعد اقتراب صنع القرار في السياسة الخارجية من التنظيرات الجزئية المنتمية إلى المرحلة السلوكية كإحدى أهم المحطات التي مر بها علم السياسة و العلاقات الدولية عبر تاريخه [15]*، و هو يعتمد على مستوى تحليل الفرد (المستوى الجزئي) بحيث تأثر رواده بدراسات علم النفس و الاجتماع.*

و في هذا السياق ظهرت توجهات تقوم على دور عامل الفرد و من بينها [16]*كالتوجه الإدراكي النفسي و من رواده نجد هارولد*Harold *و مارغاريت سبروت*Margueritte Sprot *، و هو يرتكز على دور القادة في تحريك السياسة الخارجية لدولهم، انطلاقا مما يتمتعون به من مقومات تؤهلهم لذلك، و بالرجوع إلى تصوراتهم و إدراكاتهم للمواقف.*

- *اقتراب صنع القرار لسنايدر*Richard Snyder *و روبنسون* Robinson[17] *:*

---

[13] محمد سعد محمد، مرجع سبقذكره، ص. *20.*

[14] *المرجع نفسه، ص. 13.*

[15] *مر علم السياسة بمحطات كبرى و هي: المرحلة التقليدية بحيث كان تركيز الباحثين على الاقتراب القانوني المؤسساتي فكان علم السياسة يعرف بعلم الدولة أو السلطة. ثم جاءت الثورة السلوكية مع بدايات القرن العشرين متأثرة بدراسات علم النفس و الاجتماع التي ركزت على سلوك الفرد. أما المرحلة التالية فهي ما بعد السلوكية.*

[16] *عديلة محمد الطاهر، '' أهمية العوامل الشخصية في في السياسة الخارجية الجزائرية: 1999-2004''، مذكرة ماجستير، مقدمة إلى قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2005، ص-ص: 11-15.*

[17] *عامر مصباح، المقاربات النظرية في تحليل السياسة الخارجية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008، ص. 161.*

راجع كذلك:

أتت النظرية عام 1954 من خلال دراسة القرار الأمريكي تجاه شن الحرب الكورية.

و حسب هاذين المفكرين توجد ثلاث مجموعات من العوامل المفسرة لمخرجات القرار في السياسة الخارجية:

- مناسبة القرار.
- الفرد، أي أخذ الدوافع أو الحوافز الشخصية بعين الاعتبار، و هو ما يعبر عنه بالصيغة: من أجل(in order to) و بسبب (be cause of).
- السياق النظمي الذي يتفاعل فيه الفرد، أي ظروف النظام الدولي.

فهذه النظرية تتناول ظواهر العلاقات الدولية و موضوعات السياسة الخارجية من منظور صانع القرار و مدخلاته النفسية و المعرفية و البيئية المحيطة به. فمن واجب صانع القرار السياسي إذن تحديد المتغيرات المتنوعة المتحكمة في الموقف.

و قد صنف سنايدر مواقف السياسة الخارجية كما يلي [18] :

- منظمة و غير منظمة
- ضاغطة و غير ضاغطة
- حاسمة و غير حاسمة
- ثابتة و غير ثابتة

و تتم دراسة المواقف و التعامل معها حسب طبيعة الموقف في حد ذاته من حيث كونه جديدا، غامضا أو غير ذلك. و يرى بورنر Borner أن الموقف الغامض أنواع هي كالاتي [19] :

- موقف جديد.
- موقف معقد ينطوي على معلومات متراكمة تاريخيا.
- موقف متناقض الطرح.

عامر مصباح، الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006، ص. ص. 362، 363.

[18] تعقد مواقف السياسة الخارجية من تعقد ظواهر العلاقات الدولية عموما، فالنشاطات و التفاعلات الدولية متداخلة كما لا يمكن بأية حال الفصل بين السياسة الداخلية و السياسة الخارجية في زمن عولمة القيم و التصورات.

[19] أحمد النعيمي، السياسة الخارجية. عمان: دار زهران، 2009، ص-ص: 129-134.

- النموذج العقلاني الرشيد لأليسون Graham Alissson[20] :

يتعرض أليسون إلى مسألة بيروقراطية السياسة الخارجية من خلال تركيزه على حالة الولايات المتحدة الأمريكية، و هو لا يعتبر عملية صنع القرار نفسها عملية اتخاذ القرار، فهذه الأخيرة هي المرحلة النهائية من مراحل صنع القرار.

كما أن القرار في السياسة الخارجية لا يرجع إلى فاعل وحيد.

و يتعرض أليسونAlisson في نفس السياق إلى مفهوم تفكيك الفاعل بمعنى أن القرار هو نتيجة مباريات التفاوض المختلفة بين اللاعبين الرئيسيين داخل الحكومة و غير الرئيسيين، من أجل الوصول في النهاية إلى صياغة قرار عقلاني بأقل تكلفة و بأكبر قدر ممكن من الربح.

و تشمل العملية البيروقراطية مؤسسة الرئاسة، وزارة الخارجية، وزارة الدفاع... و يعتبر دورها حاسما في وضع ملامح السياسة الخارجية للدولة و توجيه الحاكم عبر تقديم أجندة وجهات نظر مختلفة.

- ✓ نظريات أخرى [21] :

درس روزيناوRosinawبدوره عملية صنع القرار من خلال التركيز على المتغيرات التالية، متأثرا بمنظور كارل دوتشالاتصالي:

- مميزات القائد
- وظيفة صانع القرار السياسي
- طبيعة الهيكل الحكومي
- خصائص المجتمع السياسي
- أثر البيئة الخارجية

كما أكد هولستيHolstyعلى أن دراسة الموقف تتطلب الإلمام بمختلف المتغيرات ذات الصلة.

إضافة إلى هالبرينHalbreenالذي اهتم بمركزية الأفراد المخولين بصنع القرارات، و هو يوجه إعطاء الأولوية للسياسة الداخلية باعتبار أن الخارجية امتداد لها. و لا مجال بالتالي

---

[20] عامر مصباح، المقاربات النظرية في تحليل السياسة الخارجية، مرجع سبق ذكره، راجع الصفحات: 139، 175-181.

و محمد السيد سليم، مرجع سبقذكره، ص. ص. 463 ، 464.

[21] أحمد النعيمي، مرجع سبق، ص. ص. 138، 139.

لفصل السياستين سواء على مستوى الفرد (القيادة) أو على مستوى الجماعة (طبيعة المجتمع و خصائصه المرحلية) أو غيرهما.

و تبقى عملية صنع القرار مجالا للتلاعب بمتغيرات الواقع، فهي كعملية تنظيمية تخضع لتنافس جهات عديدة في الدولة، تكون رسمية غالبا (كوزارة الدفاع أو الخارجية)، بما في ذلك القيادة العليا في النظام السياسي متمثلة في شخص رئيس البلد.

و تدور العملية في إطار تغذية استرجاعية حسب نموذج دافيد إيستن David Eastonو غابرييل ألموندGabriel Almond: مدخلات من البيئة الداخلية و الخارجية للنظام تقابلها مخرجات تختلف في طبيعتها حسب درجة تكيف النظام في حد ذاته مع المطالب، و قد حدد ألموند ستة مخرجات للنظام السياسي نذكر منها: المخرجات التنظيمية و الرمزية [22].

المبحث الثاني: خصائص السياسة الخارجية الجزائرية

المطلب الأول: محددات السياسة الخارجية للجزائر

---

[22] يجدر بنا الإشارة إلى أن صنع القرار في السياسة الخارجية أو حتى الداخلية يمر بالمراحل الاتية الذكر:

- *إدراك الموضوع (التصور الذي قد يفرضه القائد أو يكون نتاج تصورات صناع القرار المتنوعة و المتداخلة) من حيث طبيعته و المتغيرات الرئيسة المتحكمة في سيرورته و حركيته.*
- *جمع المعلومات حوله.*
- *المبادرة بضرورة تحديد موقف من الموضوع.*
- *تحديد البدائل و هو يدخل في إطار عملية تخطيطية.*
- *اختيار بديل يتوفر فيه شرط تحقيق أكبر مكسب بأقل خسائر أو تكاليف ممكنة.*
- *الشرح و التبرير فيما يخص القرار من حيث العوامل التي رجحته و الانعكاسات التي يتوخاها صانع القرار.*
- *التنفيذ أي تجسيد القرار على أرض الواقع.*
- *التقييم الذي يشمل إيجابيات و سلبيات القرار ذاته.*

من يتابع تطورات و حراك السياسة الخارجية الجزائرية يجد بأنها متأثرة بالعامل التاريخي، فرغم متغير العولمة و ترابط المصالح لا تزال الجزائر متمسكة بموقف عدم التطبيع مع إسرائيل و إقامة علاقات معها، ضف إلى ذلك تأثير الثورة التحريرية المسلَّحة.

بالإضافة إلى العامل الجغرافي بالنظر إلى الموقع الجغرافي الهام بحيث تقع الجزائر في مفترق استراتيجي (أوروبا شمالا و العمق الإفريقي جنوبا) و تحتل مساحة جغرافية شاسعة (2381741 كم²) يقيم فوقها أكثر من 34 مليون فرد. و تعد الجزائر ثاني أكبر بلد فرانكفوني في العالم. و تعتبر مسألة الانكشاف الأمني حدوديا نقطة حساسة في صياغة تصور صانع القرار الجزائري بحيث جعلته ينتقل من الاعتماد على البعد الخارجي إلى البعد الداخلي في تحديد العقيدة الأمنية و الدفاعية.

أما على صعيد المحدد الاقتصادي فمن المعلوم أن البلد يتمتع بثروات باطنية و احتياطات هائلة يأتي في مقدمتها البترول و الغاز الطبيعي الذي سعت البلدان الأوروبية للاستفادة من نقله نحوها. و تحتل تجارة المحروقات 98 % في الاقتصاد الجزائري فهي بالتالي أساس و محور هذا الاقتصاد. و تعتبر الولايات المتحدة و الاتحاد الأوروبي من أكثر المتعاملين مع الجزائر اقتصاديا.

إلى جانب العامل الإيديولوجي طبعا، البارز من خلال مساندة الشعوب في قضاياها العادلة[23].

و قد عبر الخطاب السياسي الجزائري بعد الاستقلال عن تمسكه بالخيار الاشتراكي ومناهضة الإمبريالية الغربية، وهو ما ظهر في الميثاق الوطني حيث جاء فيه أن " السياسةالخارجيةهي طريقنا نحو المجتمع الاشتراكي، وما يحدد تصورنا للسياسةالخارجية هوكفاحنا ضد الاستعمار القديم و الحديث و الإمبريالية، للدفاع عن حق الشعوب في تقرير المصير، وكفاحنا من أجل نظام اقتصادي دولي جديد وعلاقات دولية تضمن حقوق كل الدول في المشاركة في معالجة القضايا '' .

---

[23] *صالح زياني، ''تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة''، مجلة الفكر. ع. 05، ص. ص. 290، 291.*

انظر كذلك:

Algérie : une transition sans fin. Magazine du Moyen-Orient, n. 07, Aout - Septembre 2010 , p. 17.

و سليم العايب، ''الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي''،مذكرةماجستير، مقدمة إلى قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2011، ص-ص: 14-26.

بالنسبة للشراكة في المجال العسكري و التقني نذكر الولايات المتحدة و روسيا في مجال الأسلحة.

وسعت الجزائر لتحقيق الأهداف سابقة الذكر من خلال ثلاثة أبعاد في سياستها الخارجية هي :حركة عدم الانحياز،العالم الثالث و القومية العربية، فحاولت من خلال انضمامها لحركة عدم الانحياز البحث عن دور ريادي تحت توجيه القيادة الثورية، كما سعت لإعطاء معاني صارمة لمفهوم الاستقلال الوطني وتقوية التضامن بين دول الحركة [24].

إن الجزائر معروفة منذ نشأتها كدولة مستقلة و معترف بها في الساحة الدولية بتفاعلها المنتظم مع الأحداث الإقليمية و الدولية، خاصة إذا تعلق الأمر بمحيطها الحيوي: إفريقيا و الشرق الأوسط.

و لها في ذلك تاريخ حافل يتضح من خلال بروزها في حركة عدم الانحياز التي اعتبرت نفسها كتلة عالمية ثالثة لا تميل لأي قطب من القطبين المتصارعين خلال فترة الحرب الباردة. يضاف إلى ذلك سياسة الوساطات التي تبنتها لأجل حل النزاعات الإقليمية عربيا و إفريقيا بطرق سلمية.

و لا يجب عند الحديث عن الدبلوماسية الجزائرية إغفال أثر الفترات الأزموية الحرجة التي عرفتها الدولة في الميل نحو تكثيف الالية الدبلوماسية، و هو ما يلاحظه المتابع للنشاط الدبلوماسي الجزائري منذ اندلاع الثورة التحريرية إذ تم العمل على إسماع صوت الجزائر في المحافل الدولية، فضلا عن التأكيد على احترام حقوق الإنسان و التزام الحياد الإيجابي بما تقتضيه الضرورة [25].

و قد مرت الدبلوماسية الجزائرية بأربع مراحل واضحة [26] :

- المرحلة النضالية:

و تتمثل في تأثير فترة الثورة التحريرية إذ تم التركيز على الجهاد بكافة الأساليب لافتكاك الاستقلال عن فرنسا المحتلة. و قد شمل ذلك الكفاح المسلح منذ 1954، إضافة إلى العمل على إسماع صوت الجزائر في المحافل الدولية و على رأسها الأمم المتحدة.

---

[24] حشود نور الدين،، '' العلاقات الجزائرية الامريكية: 1992-2004 ''،مذكرة ماجستير، مقدمة إلى قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2005. ، ص. 11.

[25] سليم العايب، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 37-39.

[26] من أجل الاستزادة في هذا الشأن انظر:
أحمد عطاف، ''مراحل السياسة الخارجية الجزائرية''، محاضرات غير منشورة، ألقيت على طلبة السنة أولى ماستر (جذع مشترك)، 2012، بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، قسم السياسة العامة و الأنظمة المقارنة.

فبيان الفاتح من نوفمبر 1954 قد حدد النقاط العريضة للثورة الجزائرية من خلال أهداف داخلية و خارجية، هذه الأخيرة التي تمثلت في تدويل القضية الجزائرية و تحقيق وحدة شمال إفريقيا [27].

و تحدد الفترة النضالية إلى غاية 1965 تاريخ ما عرف بعملية التصريح الثوري.

- المرحلة الإيديولوجية:

تبدأ من استقلال الجزائر إلى غاية فترة حكم الشاذلي بن جديد، و قد ارتبطت بالإيديولوجيا الاشتراكية، و بالسير نحو ترسيخ مبادئ احترام حقوق الشعوب في تقرير المصير، و تشجيع التعاون جنوب-جنوب الذي نادى به الرئيس الراحل هواري بومدين إضافة إلى نظام اقتصادي و دولي جديد ، فضلا عن احترام سيادات الدول و احترام الميثاق الأممي.

- المرحلة الواقعية:

عرفتها الجزائر بمجيء الرئيس بن جديد للحكم و كذلك مع نهايات الحرب الباردة. كماطبعتها فترة الإرهاب و المعضلات الداخلية التي عانت منها الدولة خلال هذه المرحلة الحرجة من تاريخها الحديث، فضلا عن انعكاس الأزمة الداخلية العميقة على السياسة الخارجية للجزائر.

-المرحلة البراغماتية:

تقتضي البراغماتية تغليب المصلحة الوطنية[28] ، و قد صار المعيار البراغماتي هو الأنجح بمجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة عام 1999، و الذي وجد نفسه أمام مهمتين أساسيتين: ترسيخ السلم داخليا، و بالموازاة معه تلميع صورة الجزائر خارجيا، هذه الصورة التي أضحت سوداء بأتم معنى الكلمة.

---

[27] ''بيان أول نوفمبر 1954''. في الموقع الإلكتروني:

http://www.el-mouradia.dz/arabe/symbole/textes/symbolear.htm، 30. 11. 2013.

[28] من بين أصناف المصالح الكونية للدولة نذكر ما يلي:

- حيوية إذقد يتطلب الأمر استخدام الحرب أو القوة لحمايتها، كتلك المتعلقة بسلامة التراب الوطني و استقلاله.
- استراتيجية تتعلق بالاستقرار و الرفاهية و الأمن أيضا.

انطلاقا من ذلك ترسخت جملة أخرى من المبادئ التي حددت مع مجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، بحيث تم الانتقال من التركيز على البعد الخارجي إلى إعطاء الأولوية للبعد الداخلي[29] *، و نذكر منها:*

- *مبدأ تجنب المخاطرة:*

و هو نتاج الفترة السابقة لوصول الرئيس بوتفليقة مقاليد الحكم، فنظرته للانفتاح و شل العزلة مرتبطة بدبلوماسية التريث في إبداء المواقف تجاه قضايا دولية أو إقليمية.

- *مبدأ رفض الزعامة المصلحية:*

و هو ما تجسد في المشروع الجزائري لإصلاح جامعة الدول العربية بحيث تعلق الأمر بتداول منصب الأمين العام الذي كان حكرا في السابق على شخصيات مصرية اخرها عمرو موسى.

و ينص الدستور الجزائري على المنطلقات الدبلوماسية للدولة الجزائرية (راجع المواد: 26، 27 و 28 من الدستور المعدل في 2008)[30]*، كتلك المتعلقة بدعم القضايا العادلة، و احترام سيادات الغير من خلال عدم التدخل و احترام الميثاق الأممي. و هي مبادئ ثابتة و راسخة انعكست من خلال ممارسات قادة النظام السياسي الجزائري منذ الاستقلال:*

- ✓ *'' تمتنع الجزائر عن اللجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى و حريتها. و تبذل جهدها لتسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية''.*
- ✓ *'' الجزائر متضامنة مع جميع الشعوب التي تكافح من أجل التحرر السياسي و الاقتصادي، و الحق في تقرير المصير، و ضد كل تمييز عنصري''.*

---

[29] *حسين بلخيرات، '' السياسة الخارجية الجزائرية تجاه العالم العربي: المحددات و الرهانات''. في الموقع الإلكتروني:*
http://houcinebelkhirat.maktoobblog.com/137/، 10. 05. 2012.
للمزيد حول إصلاح الجامعة العربية، راجع: محمد مسعود بونقطة، '' الدبلوماسية الجزائرية في إطار جامعة الدول العربية، دراسة حالة المبادرة الجزائرية للإصلاح''، مذكرة ماجستير، مقدمة إلى قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010.، ص. ص. 132، 133.

[30] *موسى بودهان، الدساتير الجزائرية: 1963، 1976، 1989، 1996، مع تعديل نوفمبر 2008. ط. 1، الجزائر: كليك للنشر، 2008. ص. 108.*

- ✓ '' تعمل الجزائر من أجل دعم التعاون الدولي، و تنمية العلاقات الودية بين الدول، على أساس المساواة، و المصلحة المتبادلة، و عدم التدخل في الشؤون الداخلية. و تتبنى ميثاق الأمم المتحدة و أهدافه''.

و قد انفرد دستور 1976 بفصل خاص معنون بمبادئ السياسة الخارجية [31]. و فيه نستشف البعد النضالي–الإيديولوجي، التاريخي، العربي و الإفريقي، فالمادة 92 منه على سبيل المثال تنص على ما يلي:

'' يشكل تضامن الجزائر مع كل الشعوب في إفريقيا و اسيا و أمريكا اللاتينية...بعدا أساسيا في السياسة الوطنية ''.

يأتي على رأس اهتمامات الجزائر إذن [32] المحور الإفريقي باعتبار أن إفريقيا هي العمق الاستراتيجي لتحركات السياسة الخارجية للجزائر ، كذلك المحور العربي و الاسيوي نظرا للبعد التاريخي متمثلا في حركات التحرر و تصفية الاستعمار الأجنبي. و لا ترى الجزائر من حل لمشكلة الشرق الأوسط مثلا إلا مع إنهاء الحضور و النفوذ الاستراتيجي لدولة إسرائيل المفتعلة و إقامة الدولة الفلسطينية [33].

و حافظت الجزائر في عقيدتها الأمنية على مواقف الحياد في كلّ ما تعلّق بالنزاعات العربية العربية[34].

و الجزائر ميالة بكثرة إلى التعاون الإقليمي خاصة على الصعيد الاقتصادي و الأمني (كمثال نذكر النيباد و إنشاء مجلس السلم والأمن في إفريقيا الذي ترأسه في السابق وزير الخارجية الحالي رمضان لعمامرة) و يبرز البعد الأمني اليوم في ظل ما تعرفه منطقة الساحل و الصحراء من معضلات، يضاف إلى ذلك التأكيد على الحلول السلمية للنزاعات مثلما حدث مع الوضع في القرن الإفريقيو مثلما هو حاصل اليوم تجاه الأزمة في مالي.

و قد شكلت القومية العربية أحد معالم السياسة الخارجية للجزائر، و هي تهدف لتنسيق الجهود العربية لتحقيق التكامل فيما بينها لمجابهة الأطماع الخارجية، وتشكيل قطب عربي

---

[31] المرجع نفسه، ص. ص. 50، 51.

[32] محمد مسعود بونقطة، مرجع سبق ذكره، ص. 28.

[33] محمد كاديك، '' فيما تحاول استثمار موقعها الاستراتيجي: الجزائر تضع الحوار محل الصراع''، مجلة السياسي العربي. الجزائر: شركة النشر، الصحافة و الإشهار، د. س. ن، ص. ص. 18، 19.

[34] حسام حمزة، الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري. مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2011، ص. 75.

فاعل دوليا،وتجسد ذلك في سياسة التأميمات التي انتهجها الرئيس الراحل هواري بومدين: تأميم المركبات الصناعية و المحروقات و قطاع البنوك والتجارة الخارجية،
و قد اعتبرت الجزائر أن ذلك يدخل في سياق استكمال السيادة وتعزيز استقلالها السياسي والاقتصادي. وقدساهمهذاالتوجهالجزائريفيتوتيرالعلاقةبينالجزائرو الولايات المتحدةفيالسبعينيات [35].

أما على صعيد الوساطات فمن بين الوساطات الدبلوماسية التي تبنتها الدولة الجزائرية نذكر على سبيل المثال:

- وضع المغرب الأقصى وموريتانيا على طاولة الصلح في سنة 1969، وبالتالي عملت على أن يتمّ الاعتراف بالأخيرة كدولةٍ عضو في الجامعة العربيّة [36].
- العمل على حل النزاع العراقي–الإيراني حول شط العرب في عهد الرئيس هواري بومدين، هذا النزاع الذي كان السبب في اندلاع حرب الخليج الأولى مع بداية الثمانينيات. و قد بدأت الوساطة في عام 1975 لكنها رغم الجهود المبذولة لم تنجح نتيجة اختراق البنود التي كان من المفترض احترامها و الاتفاق بشأنها في إطار ما عرف حينها باتفاقية الجزائر [37].
- الوساطة الجزائرية في مشكل الأزواد منذ 1991 بين الحركة الشعبية لتحرير الأزواد و الجبهة الإسلامية للأزواد. كذلك في النزاع الداخلي بين حكومة مالي و طوارق الأزواد (1991–1992) عندما كان أحمد أويحي مديرا لدائرة الشؤون الإفريقية في وزارة الخارجية، و كانت النتيجة توقيع وثيقة السلم الوطني تحت إشراف الجزائر .
- الوساطة لحل النزاع الإثيوبي الأريتيري في منطقة القرن الإفريقي من 1999 إلى 2001.

و دوما في إطار دعم القضايا المصيرية و العادلة، اعترفت بجمهورية الصحراء الغربية في 06 مارس 1976 و بدولة فلسطين و عاصمتها القدس الشريف عام 1988، و تمكنت من افتكاك منصب عضو ملاحظ لصالح فلسطين في جمعية الأمم المتحدة عندما كان الرئيس بوتفليقة وزيرا للخارجية الجزائرية.

---

[35] نور الدين حشود، مرجع سبقذكره، ص. 11.

[36] المكان نفسه.

[37] محمد مسعود بونقطة، مرجع سبق ذكره، ص. 46.

هذه الجهود كلها تعبر عن معايير قانونية، دبلوماسية و أخلاقية تتمسك بها الجزائر في إطار دبلوماسية الفعل [38]. فهي تتحرك من منطلق عقيدة أمنية و ثوابت دستورية إجرائية تشكل على الدوام لوازم مهمة من لوازم علاقاتها بالغير .

و تبقى العقيدة الأمنية متغيرا أساسيا في تحديد المصالح الاستراتيجية و التفاعل مع التهديدات.

المطلب الثاني: السمة القيادية للسياسة الخارجية الجزائرية

[38] *قوي بوحنية، ''استراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي''. في الموقع الإلكتروني: http://studies.aljazeera.net/reports/2012/06/20126310429208904.htm، 25. 06. 2012.*

تظهر مؤسسة الرئاسة بشكل خاص وكأنها تتحكم كلية في صنع السياسة الخارجية، حسبما يبدو من خلال الدساتير التي عرفتها الجزائر، حيث تمنح سلطات واسعة لرئيس الجمهورية في تحديد وتوجيه السياستين الداخلية و الخارجية [39]. و قد أكد المنظرون على أن السلطة التنفيذية هي المخولة بإدارة شؤون الخارج انطلاق من جملة من الأسباب المنطقية [40] :

- مؤسسة الرئاسة هي الأكثر توازنا و الأكثر امتلاكا لقنوات التواصل المتنوعة على عكس مؤسسات أخرى كالبرلمان مثلا.
- الطبيعة الديناميكية للسياسة الخارجية ترجح كفة السلطة التنفيذية في توليها.
- مدة العهدة الرئاسية (5 سنوات كما في الجزائر) تلعب دورا هاما في ثبات و استقرار و استمرارية المبدإ الدبلوماسي في التعامل مع الخارج.

و يعد التركيز على العوامل الشخصية متمثلة في رئيس الدولة من مميزات السياسة الخارجية للجزائر، حيث لوحظ سيطرة مؤسسة الرئاسة على حقل السياسة الخارجية تخطيطا و تنفيذا منذ الاستقلال ، '' فإذا كانت
سيطرة الرئاسة على صناعة القرار في السياسة الخارجية الجزائرية من الناحية الدستورية، فإنها تسيطر عليها كذلك من الناحية الفعلية.
باعتبار أنا المؤسسة العسكرية أحد الفواعل الهامة في السياسة الداخلية، لكنها في صنع السياسة الخارجية ليست كذلك كبحكم نقص خبرتها في الشؤون الخارجية و الدبلوماسية، إلا فيما يتعلق بالقضايا التي تهدد الأمن القومي الجزائري'' (أي الشق الاستراتيجي)[41].

فرئيس الدولة هو رئيس الدبلوماسية و هو ما رسخته الدساتير الجزائرية منذ 1963. كما لم يكن هنالك وجود لمنصب رئيس الحكومة أو الوزير الأول طيلة الفترة الممتدة من الاستقلال إلى غاية 1979 سنة تولي الشاذلي بن جديد السلطة.

''هذه المكانة المخصصة لرئيس الجمهورية تبين التأثر الواضح للمؤسّس الدستوري الجزائري بالدستور الفرنسي لسنة 1958 وخاصة المادة الخامسة منه''.

---

[39] عديلة محمد الطاهر، مرجع سبق ذكره، ص. 83.
[40] حكيمة علالي، مرجع سبق ذكره، ص. ص. 66، 67.
[41] سليم العايب، مرجع سبق ذكره، ص. 36.

و تتسع صلاحيات رئيس الدولة أيضا في الحالات الحرجة غير العادية كحالة الحرب، إذ تصير جميع السلطات في يد سلطة واحدة هي رئيس الجمهورية. كما أن نهاية العهدة الرئاسية إذا تزامنت مع الحرب فإن الأمر الواقع يفرض تمديد العهدة حتى تستقر الأوضاع [42] .

و من الوهلة الأولى يظهر أن الربط بين السياسة الخارجية و شخصية الرئيس يفترض التغير المستمر في الأولى تبعا لتغير رؤساء الجمهورية [43]، غير أن الواقع العملي يثبت رسوخ الخطوط الكبرى البارزة في تاريخ السياسة الخارجية للجزائر منذ الاستقلال و منذ اندلاع ثورة التحرير حتى مع تغير أساليب القيادة و توزيع المسؤوليات في الداخل.

في عهد بن بلة مثلا اعتبرت الولايات المتحدة الجزائر كوبا الثانية بعد توجه الرئيس بن بلة إلى العاصمة الكوبية و تنديده بقاعدة غوانتانامو. فيما بعد طمعت الولايات المتحدة في تغير السياسة الخارجية الجزائرية تجاهها مع مجيء الشاذلي الذي عرف باعتداله (تجاوز القائد السياسي الجزائري للفكر النضالي) ، ''ما من شأنه أن يؤدي إلى سياسة خارجية أكثر توازنا'' حسبها[44].

و عرف عملية السياسة الخارجية في زمن بن بلة بالتنازع حول صنع القرار في هذا المجال،و '' استمر استحواذ الرئيس على عملية صنع السياسة الخارجية إلى غاية المرحلة الثانية من فترة الرئيس الشاذلي بن جديد '' [45].

و عرفت فترة حكم بومدين بمركزية القرار الذي هو في الأصل عامل نزاع بين الأجنحة الفاعلة داخل الدولة [46]. و قد برز بومدين كرمز فاعل في حركة عدم الانحياز و القضايا

---

[42] ''النظام السياسي الجزائري في ظل دستور 1996'' .في الموقع الإلكتروني:
http://ammarabbes.blogspot.com/2012/04/1996.html، 10. 11. 2013.

و موسى بودهان، مرجع سبق ذكره، ص، ص. 58، 87.

[43] سليم العايب، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 35-37.
راجع كذلك:
محمد مسعود بونقطة، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 26-28.

[44] نور الدين حشود، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 26-28.

[45] محمد مسعود بونقطة، المكان نفسه.

العربية و الإفريقية، و كان أول من نادى بنظام دولي جديد يقلص الفجوة بين العالم المتقدم و العالم المتخلف، و أول رئيس عربي يتحدث باللغة العربية في منصة الأمم المتحدة.

و رغم عدم قيام علاقات واضحة المعالم مع الولايات المتحدة خاصة نتيجة الخلاف حول مواضيع استراتيجية كالقضية الفلسطينية إلا أن السياسيين الأمريكيين قد أظهروا اهتماما بما يحدث في الجزائر، و من ذلك أن هنري كسينجر قد اجتمع مرتين بالرئيس بومدين خلال الفترة: 1973 -1974 باعتباره شخصية قيادية كفيلة بالمشاركة في صياغة حل لمشكل الشرق الأوسط [47].

كل ذلك مضافا إليه أن طبيعة البعد القيادي على مستوى صنع القرار في الداخل قد ارتبط بالشرعية التاريخية الثورية للحكم.

و كان له إيمان شخصي بأهمية التعاون و طمس اثار النزاعات الإقليمية في سبيل بناء وحدة المغرب العربي، و هو القائل:

'' العرش المغربي هو ضمان للاستقرار لا في المغرب وحده و إنما في المنطقة كلها''[48].

في المقابل ظلت مشكلة الصحراء الغربية، و لا تزال، من مسببات العلاقات المتوترة بين البلدين. صحيح أن وفاة بومدين جعلت المغرب يحلم بقرب انتهاء أزمته مع الجزائر باعتبار أنها ارتبطت بالرئيس الجزائري الراحل، لكن معطيات الواقع أثبتت العكس [49].

---

[46] محمد مسعود بونقطة، المكان نفسه.

[47] نور الدين حشود، مرجع سبق ذكره، ص. 25.

[48] محي الدين عميمور، ''حديث عن المغرب العربي''، في: عبد الجليل التميمي، و اخرون، تكلفة اللامغرب (أعمال المؤتمر 21 لمنتدى الفكر المعاصر حول تكلفة اللامغرب). مجلة البحث العلمي في العلوم الإنسانية في البلاد العربية، ع. 06، ط. 1، د. م. ن: منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي و المعلومات، و مؤسسة كونرادأوينارو، 2008، ص. 100.

[49] المرجع نفسه، ص. ص. 103، 104.

تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن المغرب قد خرج من منظمة الوحدة الإفريقية التي تعترف بالجمهورية الصحراوية كعضو.

و بذلك يكون بومدين قد كرس للبعد الإيديولوجي في السياسة الخارجية، هذا البعد الذي طالما امتزج بالفكر الاشتراكي و حزب جبهة التحرير الوطني.

و لا يمكن إهمال الدورالخاصّ للرئيس هواري بومدين في التأكيد على الرغبة الجزائرية في تزعّم المغرب العربي، فقد أثرّت شخصيته الكاريزمية وتكوينه الثوري والأيديولوجي القومي في العقيدة الأمنية الجزائرية وكانت من العوامل التي قوّت الريادة الجزائرية إقليميًا ودوليًا .فمنذ بداية حكمه،بدت نيّة الجزائر واضحةً للعب دور إقليمي قيادي يتناسب وثقلها وماضيها الثوري وهو ما يبرر
فاعليةسياستهاالخارجيةعلىالمستوييناالإقليميوالدوليفيفترةحكمهوالتياستطاعأنيحافظعليها، وكان للسّند الدستوري دورٌ في تقوية تأثير الرئيس في ذلك [50]..

و على نفس المنوال القومي سارت السياسة الخارجية في زمن الشاذلي الذي لعب دورا معتبرا هو الاخر في تكريس الثوابت (التدخل في أزمة الرهائن مثال بارز).

و على صعيد اخر تم في عهده إلغاء القاعدة التي تقضي بأن رئيس الجمهورية يجسد وحدة القيادة السياسية للحـــزب والدولة، فصارت المهمة التنفيذية مشتركة بين رئيس الجمهورية و رئيس الحكومة.

و في عهد بن جديد فتحت الجزائر (منذ بداية الثمانينيات) المجال للقطاع الخاص، ثم باشرت مجموعة من الإصلاحات السياسية و الاقتصادية، تحت تأثير الضغوط الداخلية المرتبطة بصراع النخـــــــب والحساسيات السياسية في السلطة، و بعوامل خارجية تتعلق بانهيار أسعار النفط في الأسواق الدولية، و ارتفاع المديونية الخارجية.

أما اليمين زروال فقد أعيب عليه عدم القدرة على التحكم في تناقضات الحراك الجزائري و المتغيرات اللصيقة المحيطة رغم مقومات الشخصية القائدة التي توافرت فيه، كالحكمة و الرزانة و المرونة.. و هو الذي رفض استقبال الرئيس الفرنسي جاك شيراك في فترة ما. و في بداية عهدته فشلت الاتصالات لإعادة بعث علاقات جزائرية أمريكية ''لأن

---

[50] *محمد بوعشة، '' السياسة الخارجية الجزائرية من الرواج إلى التفكك''، في: سليمان الرياشي و اخرون، الأزمةالجزائرية: الخلفيات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية. ط. 2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص. 151.*

الرئيس الجزائري لم يحقق الإصلاحات المنشودة في نظرالأمريكيين '' ، لكن الأمر اختلف فيما بعد إذ اعترفت الولايات بأهمية المجهودات المبذولة من قبل زروال للخروج من الأزمة في وقت لم تجد فيه الجزائر أي سند خارجي [51] .

أما عن فترة حكم بوتفليقة فما يمكن قوله مبدئيا أن سياسة الجزائر الخارجية قد عاودت الانتعاش بعد مرورها بركود طويل نسبيا ابتدأ منذ أعقاب أحداث 05 أكتوبر 1988، ذلك لتعامله من منطلق براغماتي و بتبني مخرجات رمزية في البداية، و هو ما سنفصل فيه بإسهاب في الفصلين اللاحقين.

[51] *نور الدين حشود، مرجع سبقذكره، ص. ص. 34، 35.*

الفصل الثاني: تفاعل شخصية القائد (بوتفليقة) مع الإطار الدستوري و الهيكلي للسياسة الخارجية الجزائرية

المبحث الأول: النسق الفكري و السيكولوجي للرئيس بوتفليقة

المطلب الأول: مكونات التنشئة و الخبرة التاريخية لدى الرئيس بوتفليقة

- نبذة عن حياة عبد العزيز بوتفليقة و مسيرته النضالية [52] :

ولد بن لزعر عبد القادربتاريخ 02 مارس 1937 في مدينة وجدة المغربية، و عندما أخذه والده مقدم الزاوية الهبرية حينها إلى شيخ الزاوية ليباركه قال له أن هذا الصغير سيكون شأنه عظيما في المستقبل.

حفظ عبد العزيز القران في صغره، و كان تلميذا مجتهدا في الدراسة، ثم التحق في سن مبكرة بجيش التحرير الوطني و تعرف على الرئيس الراحل هواري بومدين في الولاية الخامسة. و قد عرفت عنه خصال حميدة إضافة إلى ذكائه و وعيه السياسي.

عند انضمامه لصفوف الكفاح الوطني تقلد رتبة مراقب عام للولاية الخامسة (1957، 1958) ثم ضابط في المنطقة الرابعة و السابعة التابعتين للولاية. كما تم إلحاقه بهيئة قيادة العمليات العسكرية، فقيادة الأركان بالغرب الجزائري ثم قيادة الأركان العامة.

و عرف عبد العزيز بوتفليقة بسي عبد القادر المالي، و يعود أصل التسمية إلى إرساله إلى الجبهة الحدودية الجنوبية.

- المسيرة السياسية للرجل :

بعد الاستقلال، تولى بوتفليقة منصب نائب في المجلس الوطني التأسيسي، ثم عضو في اللجنة المركزية لجبهة التحرير و المكتب السياسي عام 1964 . كما أنه شارك في ما عرف بالتصحيح الثوري الذي أزيح عبره أحمد بن بلة عن رئاسة الدولة بتاريخ 19 جوان 1965.

---

[52] منتدى وادي العرب، '' أسرار الرئيس عبد العزيز بوتفليقة'' . في الموقع الإلكتروني:
http://www.wadilarab.com/t2277-topic، 30. 10. 2013.
راجع أيضا:
''نبذة رسمية عن حياة الرئيس بوتفليقة''. في الموقع الإلكتروني:
http://www.el-mouradia.dz/arabe/president/biographie/biographie.HTM، 30. 10. 2013.

و قد تقلد منصب وزير للخارجية لأكثر من عقد و نصف من الزمن، و قبله كان وزيرا للشباب و السياحة [53].و لطالما ارتبط اسمه بشخصية الرئيس هواري بومدين، فقد كان رفيقه في الكفاح و ساعده الأيمن بعد الاستقلال.

دافع عبد العزيز بوتفليقة عن القضايا العادلة و كان له أثر واضح في ترسيخ ثوابت الدبلوماسية الجزائرية الموروثة عن سلسلة الكفاح الوطني الطويلة.

غير أن الخبرة الطويلة للسيد بوتفليقة لم تشفع له بعد وفاة رفيق دربه هواري بومدين. فقد تمت إزاحته من على الساحة السياسية في سبيل محو اثار بومدين [54]، و اختار العيش لسنوات في منفاه بالخليج العربي .

لكنه عاد للظهور على الساحة عام 1987 و تم تعيينه عضوا في اللجنة المركزية لجبهة التحرير الوطني [55]. و في عام 1988 شارك في توقيع وثيقة ال18 على إثر أحداث 05 أكتوبر 1988 [56].

اعتذر بوتفليقة عن منصب رئاسة الجمهورية منتصب التسعينيات لعدم توافقه مع صانعي القرار حول الية تسيير الفترة الانتقالية حينها، فكان أن شغل المنصب اللواء المتقاعد اليمين زروال. غير أنه في سنة 1998 أعلن ترشحه للرئاسيات (بصفته مترشحا حرا)، و هو ما جعل البعض ينتقد ذلك على اعتبار أنه الرئيس الجديد المستورَد (كما كان الحال مع

---

[53] المرجع نفسه.

انظر أيضا:

رشيد تلمساني، '' الجزائر في عهد بوتفليقة: الفتنة الأهلية و المصالحة الوطنية''، أوراق كارنيجي. ع. 07، يناير 2008، ص. ص. 07، 15.

تجدر الإشارة إلى حصول الرئيس على عديد التكريمات، كتقلده وسام أحسن قيادة لدولة مسلمة، و استلامه جائزة لويس ميشال عن مركز الدراسات السياسية و الاجتماعية بباريس..

بخصوص مرضه الأول فقد جاء بتاريخ 26. 11. 2005 (قيل أنه قرحة معدية)، و الثاني كان في 2013 (جلطة دماغية). كما تعرض الرئيس بوتفليقة لمحاولة اغتيال في مدينة باتنة بتاريخ 06. 09. 2007.

[54] يحي أبو زكريا، الجزائر: من أحمد بلة و إلى عبد العزيز بوتفليقة. الجزائر: ناشري، 2003، ص. 113. (الكتاب منشور إلكترونيا)

[55] محمد مسعود بونقطة، مرجع سبق ذكره، ص. 27.

[56] '' نبذة رسمية''، مرجع سبق ذكره.

محمد بوضياف سابقا)، إلى جانب السيناريوهات المصاغة حول خضوعه لسلطة العسكريين من عدمه[57].

- *الخصائص اللصيقة بشخصية عبد العزيز بوتفليقة:*

يتميز الرجل بفكره اللبرالي المنفتح، و ميله نحو ربط علاقات التعاون و الحوار مع الاخر. و هذه إحدى السمات الكاريزمية التي تضاف إلى الباع الطويل في المجال النضالي و السياسي.

كما ينظر إلى بوتفليقة كشخصية كاريزمية براغماتية تتعامل مع العالم الخارجي باسم المصلحة أو المنفعة المتبادلة. فالنظام الدولي أساسا تميزه حالة من التوتر إلى درجة الصراع و الفوضى، لكن تبقى الية التعاون واردة في سبيل بلوغ حالة من الأمن الجماعي، مع ضرورة التدقيق في معالجة القضايا الشائكة و العابرة للحدود كالإرهاب مثلا.

كما عرف عنه كسر الطابوهات (المواضيع المحرمة)، فقد تحدث بإسهاب عن العنف و الإرهاب في الجزائر، كذلك عن العلاقات الجزائرية الإسرائيلية...[58] *، إضافة إلى حديثه عن اللغة الأمازيغية و التضييق على التعددية الحزبية، و قد عبر في إحدى تصريحاته عن كونه مستعدا للكفاح من أجل أن يسمع صوت المواطن البسيط مهما كان معارضا.*

و النسق الفكري اللبرالي للرئيس بوتفليقة نجد ما يقابله في المدرسة اللبرالية في دراسة العلاقات الدولية. بحيث يقوم المنظور اللبرالي على إمكانية تجانس المصالح و قيام التعاون و

---

[57] *منتدى وادي العرب، مرجع سبقذكره.*

[58] *عديلة محمد الطاهر، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 45-60.*

و محمد مسعود بونقطة، مرجع سبق ذكره، ص. 26.

انظر أيضا:

حسين بلخيرات، مرجع سبق ذكره.

الاعتماد المتبادل بين الدول، فالفوضوية التي تسم النظام الدولي يمكن تقليصها تدريجيا عبر التعاون و الشراكة [59].

و تتصف شخصية بوتفليقة أيضا بالإرادة القوية و عدم الإيمان بالمستحيل، فقد حاول في بدايات عهدته الأولى ترسيخ فكرة قبول الاخر [60] و العمل بالنهج اللبرالي كسبيل لطمس الإرهاب الذي يغذيه كبت المجتمع:

'' إن العفو و السلم ممكنان في بلادي و الأمر يقتضي المزيد من الجهد و المثابرة'' .

و يلخص الباحث رياض الصيداوي الخصائص التي تنفرد بها شخصية الرئيس عبد العزيز بوتفليقة كالاتي [61]:

- *يتميز عبد العزيز بوتفليقة بالشرعية التاريخية و الخلفية النضالية خاصة و أنه صديق الراحل بومدين.*
- *الخبرة السياسية له في علاقتها بعصر ذهبي عاشته السياسة الخارجية للجزائر تعتبر ركيزة للرضا الجماهيري و ووضع الثقة بشخصه فيما يمس الشؤون الداخلية و الخارجية.*
- *انتماؤه إلى الغرب الجزائري يعتبر في حد ذاته ملمحا من ملامح التجديد في النظام السياسي الجزائري الذي تميز لسنوات طويلة جدا بتهميش هذه المنطقة في تولي مناصب المسؤولية و صنع القرار.*

---

[59] الهواري بلحاج، '' السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران و السعودية''، مذكرةماجستير، مقدمة إلى قسم العلوم السياسية، جامعة وهران، 2010، ص. ص. 62، 63.

[60] حديث صحفي مع مجلةle Figaro (باريس)، بتاريخ: 26. 07. 2003، تجدونه في: رئاسة الجمهورية، عبد العزيز بوتفليقة: تصريحات و أحاديث صحفية (2003-2007)، الجزائر: مديرية الصحافة و الاتصال، 2008، ص-ص: 15-20.

[61] رياض الصيداوي، ''صراعات النخب السياسية و العسكرية في الجزائر: الحزب، الجيش،الدولة'' . في الموقع الإلكتروني:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=93082، 10. 11. 2013.

- *المهارة الدبلوماسية لهذا الرجل كفيلة باسترجاع موقع الجزائر في مجال السياسة الخارجية خاصة و أن علاقاته الدولية جيدة على مختلف الأصعدة.*

أما على صعيد الخطابات و التصريحات فنجد بأن الرئيس بوتفليقة خطيب و متحدث ماهر و مجيد للغتين العربية و الفرنسية، و تتميز تعبيراته بالبساطة و الوضوح و عدم التعقيد، و كثيرا ما يعتمد على أسلوب الإقناع الأخلاقي و تقديم حجج و براهين ترتبط بمصير الشعب الجزائري و بالمسؤولية الملقاة على عاتق الشريحة الشابة.

من كل ما سبق ذكره يمكن استخلاص ما يلي:

إن الوعي السياسي لبوتفليقة الشاب، و تدرجه في العديد من دوائر صنع القرار بعد الاستقلال، و خبرته الطويلة في التعامل مع كبار الشخصيات داخل الوطن و خارجه، كل ذلك أكسبه حنكة سياسية، و فكرا منفتحا، و مرونة في الأداء. فكان دوما الرجل الدبلوماسي في أقواله و أفعاله، و في رده على سؤال استفزازي طرحه عليه أحدهم عند أول ظهور له اما الشعب الجزائري أجاب: '' لدي موقع استراتيجي أعمل به''[62].

[62] محمد كاديك، مرجع سبق ذكره، ص. 18.

المطلب الثاني: أثر بيئة الأزمة الجزائرية على صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية

إن الحديث عن السياسة الخارجية الجزائرية لا يمكن فيه إغفال الأثر الجلي لزمن العشرية السوداء على مخرجات النظام السياسي الجزائري. فقد فرضت الفترة نظرة جديدة للعلاقات الدولية (السياسة الخارجية البراغماتية)، خاصة و أنها تزامنت مع نهاية الحرب الباردة و بروز ظواهر جديدة كالعولمة تحديدا (عولمة المشكلات و الحلول)، و في المقابل ظهرت محاولات تنظيرية لتواكب نظام ما بعد الصراع بين المعسكرين الغربي و الشرقي [63].

و فيما يلي عرض لأبرز المستجدات التي خلطت الأوراق على النظام السياسي الجزائري[64] :

اختار قادة الجزائر منذ استقلال البلاد النهج الاشتراكي الذي لازم دعاة التحرر عبر العالم، و اقترن بنظام الحزب الواحد متمثلا في جبهة التحرير الوطني [65]، فتميزت الحياة

---

[63] من بين تلك الجهود التنظيرية نذكر: الواقعية الجديدة أو البنيوية التي يرجع ظهورها إلى أواخر السبعينيات مع كينيث وولتزKennithWaltz صاحب كتاب: نظرية السياسة الدولية (1979)، و هي ترتكز على أهمية نظام القيادة الأحادي القطب (الاستقرار بالهيمنة كما عبر عنه كل من جيلبنGulbenو باريتو Pareto)، على عكس الواقعية التقليدية التي كانت تتناول علاقات القوة و المصلحة في إطار توازن القوى مثلا.

كما برز التوجه اللبرالي القائم على التعاون في سبيل تخفيض درجة الفوضى الدولية...

لتفصيل أكثر راجع:

عمروس عمارة، مرجع سبق، ص-ص: 43-51.

انظر في نفس الصدد حول المذهب اللبرالي:

عامر مصباح، نظرية العلاقات الدولية: الحوارات النظرية الكبرى. القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2008، ص-ص: 81-87.

[64] لتفاصيل أكثر راجع مؤلف الدكتور محمد بوعشة، الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية و الاقتصادية و الثقافية. بيروت: مركز دراسات الوحدة الإفريقية، 1996.

[65] عرفت جبهة التحرير الوطني عدة انقسامات داخلية منذ 1954 و أبرزها: الصراع بين المصاليين (أنصار توجه مصالي الحاج) و المركزيين (نسبة إلى اللجنة المركزية).

على الصعيد الاجتماعي و الثقافي نلاحظ ظاهرة انقسام المجتمع بعد الاستقلال إلى فئتين (و لا تزال الظاهرة قائمة): فئة ذات تكوين و توجه فرانكفوني و أخرى ذات تكوين و توجه عربي إسلامي. في المقابل عرفت فترة حكم الشاذلي ثم بوتفليقة تصاعد مشكل الهوية بين العرب و البربر.

السياسية حينها ببروزحزب السلطة كخلفية صلبة للشرعية التاريخية و الثورية للنظام السياسي الجزائري طيلة عقود. و يمكن القول بأن مرحلة ما بعد الاستقلال عموما لم تعرف أي نوع من المنافسة الحزبية، بمعنى سيادة حالة من التضييق على الممارسة السياسية والمشاركة السياسية أيضا في ظل حكم الحزب الواحد.

و كانت الدساتير الجزائرية حينها تعرف بدساتير البرامج، فقد أكد دستور 1963 على الدور المحوري لحزب جبهة التحرير الوطني كحزب طلائعي مخول برسم المعالم الأساسية لسياسة الأمة من جهة، و نص على دوره في تعيين رئيس الدولة. كما سار دستور 1976 في نفس الدرب عندما أكد على الخيار الاشتراكي و الحزب الواحد و أهمية الميثاق الوطني [66].

كما رافق المرحلة نظام التخطيط الاقتصادي المركزي و التسيير الإداري في إطار احتكار الدولة للاقتصاد باعتبارها مؤسسة المؤسسات.

و مع انخفاض سعر النفط مع منتصف الثمانينيات و وقوع الدولة في عائق التضخم و العجز الاقتصادي ، وجدت الجزائر نفسها أمام ضرورة قصوى لمراجعة سياساتها و التحرك سريعا لاحتواء الغليان الشعبي، فقد لازم هشاشة الوضع الاقتصادي مظاهرات عنيفة لكافة شرائح المجتمع، و تداخل ما هو سياسي مع ما هو اقتصادي و اجتماعي في تحليل الأزمة التي انفجرت في 05 أكتوبر 1988 و تفاقمت مع انتشار الإرهاب ممثلا في الجبهة الإسلامية للإنقاذ من جهة، و قوات الجيش التي تدخلت في إطار حالة الحصار المفروضة [67].

و في هذا السياق يقول برهان غليون:

أما على الصعيد الاقتصادي، شهدت الجزائر تأميم المحروقات في 24 فبراير 1971، وظل النفط شريان التجارة و الاقتصاد الجزائريين، فضلا عن سياسة الثورة الزراعية و الصناعية التي انتهجها الرئيس بومدين. و قد بلغ نمو الجزائر في تلك المرحلة نسبا فاقت بعض البلدان الغربية المتطورة (كإسبانيا).

[66] موسى بودهان، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 03-14.
في نفس المرجع انظر الصفحات: 26، 27، 38، 39 و 52.

[67] منيرة بلعيد، ''السياسة الخارجية الفرنسية الجديدة تجاه الجزائر''، مذكرة ماجستير، مقدمة إلى قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2005، ص. 56.

'' التقت نزعة الاحتجاج الشامل.. مع صرخة الرفض القاطع لواقع أسود و كئيب عند جمهور فقد إيمانه بكل ما يسمع و يقال له ''[68].

و بالفعل فقد'' أحدثت أعمال الشغب التي شهدها العام 1988 شرخا في الشرعية الثورية للدولة الجزائرية، و فتحت أبوابا موصدة عديدة ''[69].

و أدى الأمر بالرئيس الشاذلي [70] إلى اقتراح إصلاحات سياسية و اقتصادية على رأسها صياغة دستور 1989 الذي يعتبر أول دستور قانون منذ الاستقلال، و فيه تم التعبير عن تغييرات جذرية في طبيعة النظامين السياسي و الاقتصادي للجزائر. و نصت المادة 40 منه على حق إنشاء جمعيات ذات طابع سياسي [71] (الدستور الحالي يورد تسمية الأحزاب السياسية بدل الجمعيات).

و انطلاقا من ذلك فتح باب التعددية الحزبية و السياسية في الجزائر، رغم أن المحللين و ذوي الاختصاص يتحفظون على هاته التسمية باعتبار أن حزب جبهة التحرير الوطني يظل كالأخطبوط المتعدد الرؤوس، لذلك تبقى مسألة التعددية نسبية جدا و شكلية غالبا.

من جهة أخرى، هناك من ينتقد سياسة صناع القرار عقب أزمة أكتوبر و المبرر هو أن مدخلات البيئة كانت جملة من المطالب الاقتصادية و الاجتماعية لكن مخرجات النظام السياسي كانت سياسية بالدرجة الأولى. لكن المتابع لمجريات الأحداث يلاحظ أن ظاهرة الكبت السياسي بدورها لعبت دورا هاما [72]. فالانغلاق السياسي نتج عنه استفحال ظاهرة الإرهاب خاصة و أن هذا الأخير قد عبر عن هشاشة شرعية النخبة الحاكمة فتولد عنهما

---

[68] برهان غليون، بيان من أجل الديمقراطية. ط. 4، الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1990، ص. 09.

[69] رشيد تلمساني، مرجع سبقذكره، ص. 02.

تناول المفكر لوشيان باي Lucien Pye أزمات التنمية السياسية، و هي تنطبق على الأزمة الأمنية الجزائرية، فحددها كالاتي:

أزمة الشرعية، المشاركة السياسية، التكامل و الاندماج، التغلغل (أي درجة تغلغل الحكومة في طبقات المجتمع)، الهوية و المواطنة.

[70] عرف عن الرئيس بن جديد منذ مجيئه للحكم في سنة 1979 انفتاحه و اعتداله.

[71] موسى بودهان، مرجع سبق ذكره ، ص. 78.

[72] تشير إلى أن أول حركة إسلامية مسلحة في الجزائر كانت بقيادة مصطفى بويعلي خلال الفترة: 1982-1987.

هاجس أمن النظام، أمن الدولة و أمن الفرد المواطن كما تناوله باري بوزان Barry Buzan[73]. و هو ما اتضح بصورة جلية مع سعي الجبهة الإسلامية للإنقاذ لبلوغ مقاليد الحكم و انتخاب شرائح كبيرة من المجتمع عليها بعد فقدان الثقة بالنظام السياسي القائم و الحزب الواحد. فقد أفرزت الانتخابات التشريعية في دورتها الأولى لعام 1991 عن فوز الجبهة ب 3262222 صوتا أي ما يقابله 188 مقعدا مقابل 1612947 صوتا لصالح جبهة التحرير الوطني [74].

غير أن فوز الفيس لم يكن ليخدم مصالح صناع قرار معينين داخل الدولة، فكانت النتيجة إلغاء المسار الانتخابي لتجنب فوز الجبهة الإسلامية في الدور الثاني، كما تم حلها بصفة نهائية. و مع انتشار الفوضى العارمة في الشوارع الجزائرية و عبر مناطق كثيرة من الوطن تدخل الجيش عمليا في ظل حالة مهولة من الحصار.

و في عام 1995 صدرت وثيقة روما تحت رعاية منظمة سانت إيجيديو الكاثوليكيةSaint Egidio، و فيها تم انتقاد الحل العسكري لمجابهة الأزمة الأمنية الجزائرية بشدة [75].

دخلت البلاد إذن في دوامة مفرغة و هاجس أمني خاصة مع ارتفاع ضحايا الاغتيالات في زمن عرف بالعشرية الدموية السوداء. و قد اعتبر الفريق محمد العماري سنة 1994 أسوأ سنة تعرفها الجزائر [76]. كما تم إحصاء 1000 قتيل في أسبوع واحد فقط من عام 1997، ليرتفع عدد الضحايا إلى 100000 عام 1999 [77].

---

[73] صالح زياني، مرجع سبق ذكره، ص. 294.

[74] منيرة بلعيد، مرجع سبق ذكره، ص. 57.

[75] نور الدين حشود، مرجع سبقذكره، ص. 34.

[76] رشيد تلمساني،مرجع سبقذكره، ص. ص. 05، 07.

[77] حديث صحفي مع مجلة le Figaro، مرجع سبقذكره، ص: 15.

و قد صاحب ذلك شلل في أدوار السياسة الخارجية نتيجة انعكاس الأزمة الداخلية على صورة البلاد الخارجية [78]. فصارت الجزائر بلدا ''ا قترن اسمه خلال التسعينيات بأعمال العنف المريعة التي اقترفها إسلاميون متطرفون و أفراد في قوى الأمن ''[79]. و تمت مقاطعة البلد دبلوماسيّاً (منع الزيارات الرسمية لرؤساء الدول و الحكومات، تحويل الشؤون القنصلية كما حدث مع كل من المملكة المتحدة البريطانية و الولايات المتحدة..)، و اقتصاديا و تجاريا، و حدث تقييد في حرية تنقل رجال الأعمال الجزائريين تحديدا نحو أوروبا [80].

و تم تصنيف الجزائر كدولة فاشلة حسب المنظور الأمريكي و منع المسافرون من التوجه إليها [81] ، كما حرمت من تدفق الأسلحة أو أية مساعدات في تلك الفترة. و هو ما صاحبه في الشق الاقتصادي ضغوطات صندوق النقد الدولي في إطار برامج إعادة الهيكلة و التثبيت الاقتصادي منذ بداية العقد.

و بالتالي وجدت الجزائر نفسها وحيدة تعيش في عزلة عن العلاقات الدولية التي شهدت الكثير من المستجدات مع نهاية القرن العشرين ، و لم يكن بمستطاع القادة السياسيين الذين جاؤوا بعد إقالة الشاذلي التحكم في زمام الأمور، و هو ما حصل مع الراحل محمد بوضياف [82] الذي يعتَبر لعبة المؤسسة العسكرية و ضحية صراع الأجنحة في ذلك الوقت. و لم يتمكن اليمين زروال رغم حنكته و اعتداله من احتواء الوضع، إلى أن جاء الرئيس بوتفليقة الذي يمثل سلطة مدنية فوضع ضمن أولوياته مسألة إعادة الاعتبار الدولي للجزائر [83] ،متخذا شعار

---

[78] السعيد ملاح، ''تأثير الأزمة الداخلية على السياسة الخارجية''،مذكرة ماجستير، مقدمة إلى قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2005، ص. 102.

[79] رشيد تلمساني، مرجع سبقذكره، ص. 01.

[80] AbderrahmanMebtoul, et autres, enjeux et défis du second mondat du présidentBouteflika : démocratie, réformes , développement. Volume 02, Alger : Casbah éditions, 2005, p. p. 123, 124.

[81] نور الدين حشود، مرجع سبقذكره، ص. 35.

[82] بوضياف من مفجري الثورة التحريرية، بعد الاستقلال تم إبعاده عن البلاد (1965-1992) ليعود سنة 1992. و يسميه البعض بالرئيس المستورَد نسبة إلى عيشه لمدة طويلة جدا خارج الوطن و هو ما جعله غير مدرك لحقيقة الأزمة حينها. و قد تم اغتياله في مدينة عنابة أمام كاميرا التلفزيون بعد 06 أشهر فقط من رئاسته للمجلس الأعلى للدولة، فخلفه علي كافي.

[83] نور الدين حشود،مرجع سبقذكره، ص. 39.

جزائر العزة و الكرامة، و مركزا على ضرورة العمل بجد للخروج من القوقعة و الهاجس الأمنيين.

فكانت إعادة بناء البيت من الداخل أساس إعادة بعث الروح في السياسة الخارجية.

و ارتبط السير الحسن للحكم في عهد بوتفليقة بعودة المؤسسة العسكرية إلى مكانها الطبيعي [84] من جهة، و المساهمة في تدويل استراتيجيات مكافحة الإرهاب من جهة أخرى بحيث تم التعاون الأمني بين الجزائر و الولايات المتحدة عقب أحداث 11. 09. 2001 كما سنرى في الفصل الثالث.

- لمحة عن فحوى مشروع الوئام المدني و المصالحة الوطنية [85] :

تم دفع مشروع الوئام المدني في العهدة الأولى، و بحكمه يجب عودة التائبين قبل تاريخ 13 يناير 2000 ليستفيدوا من أحكام مخفضة و ليس عفوا شاملا. بحيث يشمل الحكم من لم يرتكبوا جرائم بالدم أو جرائم اغتصاب مثلا.. و قد أفضت هذه السياسة عن 6000 تائب فضلا عن انخفاض عدد ضحايا الإرهاب منذ تولي بوتفليقة الحكم.

و في 21 سبتمبر 2003 تم تشكيل لجنة وطنية استشارية لتعزيز و حماية حقوق الإنسان، يرأسها فاروق قسنطيني، و هي تخص مسألة المفقودين التي تم الفصل فيها بتفضيل التعويض المالي و إغلاق الملف نهائيا عام 2007 من قبل وزير التضامن الوطني جمال ولد عباس.

أما مشروع المصالحة الوطنية فقد تم إقراره في الشهر السابع من عام 2005، و صيغت مسودة ميثاق السلام و المصالحة الوطنية بتاريخ 15 أوت 2005.

و مما نص عليه نجد المادة 26:

---

[84] يحي أبو زكريا، مرجع سبق ذكره، ص. 117.

[85] رشيد تلمساني،مرجع سبقذكره، ص-ص: 07-18.

راجع أيضا الحديث الصحفي مع مجلة le Figaro، مرجع سبقذكره، ص. 16.

'' إقصاء كل من نفذ أعمالا إرهابية أو استغل الإسلام لغايات سياسية من الحياة السياسية''[86].

كما جاء في المادة 46 منه ما يلي:

'' كل من يستخدم أو يستغل جروح المأساة الوطنية لإلحاق الأذية بمؤسسات الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية عن طريق الخطاب أو الكتابة أو غيرهما.. سيعاقب...'' .

و بالتالي سارت الجزائر نحو مرحلة جديدة في تاريخها اتسمت بالعمل على مستوى الجبهة الداخلية و الخارجية في ان واحد [87] *، و هو ما سنرى اثاره العملية على صعيد السياسة الخارجية للجزائر في عهد بوتفليقة.*

[86] *تجدر الإشارة إلى أن القيادي السابق في الجبهة المنحلة علي بلحاج مجرد بموجب القانون و بصفة لا رجعة فيها من كافة حقوقه المدنية و السياسية.*

[87] *يرى البعض أن الاهتمام بتحسين الصورة الخارجية و إعادة رسم العلاقات مع الغير قد يأتي على حساب الداخل، بل أكثر من ذلك قد يتجه القادة بأنظار المجتمع نحو النشاطات الدبلوماسية كسبيل لتحويل اهتمامه عما يجري في الداخل.*

المبحث الثاني: البعد القيادي في الدستور و الية تصميم و تنفيذ السياسة الخارجية الجزائرية

المطلب الأول: البعد القيادي الرئاسي في الدستور الجزائري

يظهر من الوهلة الأولى عند قراءة الدستور الجزائري لعام 1996 سعة صلاحيات رئيس الجمهورية سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي .

على المستوى الداخلي، تضم السلطة التنفيذية رئيس الجمهورية و الوزير الأول (رئيس الحكومة سابقا) الذي يعيَّن من قبل الرئيس، و يتولى رئيس الجمهورية توقيع المراسيم الرئاسية.

و في إطار عملية قانونية تفاعلية يمكن للرئيس تعيين أعضاء في الحكومة '' بعد استشارة الوزير الأول'' ، و في المقابل تتضمن صلاحيات هذا الأخير توقيع المراسيم التنفيذية '' بعد موافقة رئيس الجمهورية على ذلك'' ، كما له أن '' يعين في وظائف الدولة بعد موافقة رئيس الجمهورية دون المساس بأحكام المادتين 77 و 78''[88].

بالتالي توجد ازدواجية في السلطة التنفيذية في مجال السياسة الداخلية، لكن تبقى السلطة العليا و الفعلية لرئيس الجمهورية نظرا لطبيعة النظام السياسي القائم و هو نظام شبه رئاسي محض. أما الوزير الأول ففي الواقع''يقتصر دوره على تنسيق عمل الحكومة المطالَبة بتنفيذ برنامج رئيس الجمهورية ''[89].

---

[88] موسى بودهان،مرجع سبق ذكره، ص.ص. 118، 120.

[89] ''النظام السياسي الجزائري في ظل دستور 1996''، مرجع سبق ذكره.

راجع كذلك: سميرة بلعمري، صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية . في الموقع الإلكتروني:

http://www.djazairess.com/echorouk/28462، 30. 11. 2013.

في مجال السياسة الخارجية أيضا لا يختلف الأمر كثيرا بحيث يستحوذ رئيس الجمهورية، رئيس الدبلوماسية الجزائرية، على جملة من الصلاحيات و الاختصاصات[90] في الظروف العادية التي تسير حياة الدولة في إطارها. فحسب المادة 70 [91] هو رئيس الدولة المسؤول عن وحدة الأمة و مصالحها بما في ذلك صيانة الدستور:

'' يجسد رئيس الجمهورية، رئيس الدولة، وحدة الأمة.

و هو حامي الدستور.

و يجسد الدولة داخل البلاد و خارجها.

له أن يخاطب الأمة مباشرة ''.

و تنص المادة 77 [92] على أنه المسؤول عن الدفاع الوطني (منصب وزير الدفاع ملغى و يعد رئيس الجمهورية محتكر هذا المنصب و هو القائد الأعلى للقوات المسلحة) و عن وضع معالم السياسة الخارجية و إبرام المعاهدات دولية، و استقبال الممثلين الدبلوماسيين و إنهاء مهامهم.

و في الحالات غير العادية، خاصة الحرب، تنص المادة 96 على ما يلي [93] :

'' يوقَّف العمل بالدستور مدة حالة الحرب و يتولى رئيس الجمهورية جميع السلطات.

و إذا انتهت المدة الرئاسية لرئيس الجمهورية تمدَّد وجوبا إلى غاية نهاية الحرب''.

---

[90] يحي أبو زكريا، مرجع سبق ذكره، ص. 115.

[91] موسى بودهان، مرجع سبق ذكره، ص. 115.

[92] المرجع نفسه، ص. ص. 116، 117.

انظر كذلك:

''La politique extérieure dans la Constitution'' . sur le site :

http://www.ambassade-algerie-cameroun.org/article.php3?id_article=171, 10. 12. 2013.

[93] موسى بودهان، مرجع سبق ذكره، ص. 123.

في الحقيقة يمكن القول بأن هذه المكانة الدستورية الممنوحة لقائد البلاد قد فرضها رهان الصراع حول السلطة باعتلاء بوتفليقة سدة القرار، فهذه السلطة المدنية ظلت دوما تسعى نحو ترسيخ أحقيتها و ترجيح كفتها سواء على صعيد السياسة الداخلية أو الخارجية [94]. كما أن البعد القيادي في الدستور الجزائري في عهد بوتفليقة متأثر بصفة فعلية و واضحة بالبعد القيادي التاريخي للحاكم (منذ الاستقلال) .

لكن من ناحية أخرى نجد بأن تراجع ثقة الشعب الجزائري في مسؤوليه منذ نهاية الثمانينيات و خلال فترة التسعينيات قد جعلت رئيس الدولة الفائز في انتخابات 1999 يبحث عن مزيد من الشرعية في الخارج [95] ، لذلك نلحظ حراكا دبلوماسيا غير مسبوق في العهدة الأولى للرئيس بوتفليقة.و يلعب في خضم ذلك البعد البراغماتي المبني على المصلحة الوطنية كبير الأثر.

و كنتيجة أولية يمكن التوصل إليها مما سبق تناوله في هذا المطلب نقول:

إن رئيس الجمهورية مقتنع بأن قوته و نفوذه الفعلي لا يكون بدون قوة القانون الذي يخول له سلطات واسعة. هذه الأخيرة التي تدفع بنا إلى التساؤل عن الماهية الحقيقية للنظام السياسي الجزائري الذي يجعلنا الواقع نصنفه في خانة النظم الشبه رئاسية بالنظر إلى الصلاحيات الواسعة للرئيس.

---

[94] و هو ما شكل ضغطا بدوره على المؤسسة العسكرية التي سعت، بطريقة أو بأخرى، لتطبيق أحكام المادة 88 في تجميد منصب رئيس الجمهورية تحت مبرر الحالة الصحية الحرجة.

[95] Miloud Chennoufi,'' Politique étrangère : sortir le régim de l'isolement'' . Magazine du Moyen-Orient, op.cit, p-p : 41-45.

المطلب الثاني: طبيعة علاقة رئيس الجمهورية بمؤسسات صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية

يرى المفكرون أن عملية صنع السياسة الخارجية هي عملية سياسية تنطوي على قدر كبير من الاتفاق و النزاع بين مختلف الفاعلين، فهي في الأصل عملية شديدة التعقيد و تتطلب الكثير من الرصانة في إدراك المتغيرات التفسيرية و التحليلية و التعامل معها بقدر من العقلانية و الرشادة.

- ✓ علاقة رئاسة الجمهورية بالبرلمان:

بالنسبة للعلاقة بالمؤسسة التشريعية فإن النص القانوني واضح بحيث نصت المادتان 130 و 131 على التوالي من الدستور على الاتي [96] :

'' يمكن للبرلمان أن يفتح مناقشة حول السياسة الخارجية بناء على طلب رئيس الجمهورية أو رئيس إحدى الغرفتين'' .

'' يصادق رئيس الجمهورية على اتفاقيات الهدنة، و معاهدات السلم و التحالف و الاتحاد، و المعاهدات المتعلقة بحدود الدولة، و المعاهدات المتعلقة بقانون الأشخاص، و المعاهدات التي تترتب عليها نفقات واردة في ميزانية الدولة، بعد أن توافق عليها كل غرفة من البرلمان صراحة''.

يعتبر الجهاز التشريعي مؤسسة رسمية فاعلة ليس في مجال السياسة الداخلية فحسب، لكن تبقى هيمنة رئيس الجمهورية بارزة نظرا للصلاحيات الكبيرة التي هي بيده [97]. و هو ما جعل طبيعة الحكم في عهد بوتفليقة تتجاوز مواصفات النظام الرئاسي بالنظر إلى ترجيح كفة رئيس الدولة على حساب دور البرلمان.

---

[96] موسى بودهان، مرجع سبق ذكره، ص. 132.

[97] يمكن لرئيس الجمهورية بنص الدستور أن يشرع في حالة شغور البرلمان أو ما بين دوراته.

ينتجعنهذاأنتدخلالبرلمانفي الأمورالخاصةبالشؤونالخارجيةتدخل لاحق، فهو لايأخذ المبادراتفي اتخاذ

قراراتالسياسةالخارجية،وإنمايقتصردورهعلىالموافقةأوالاعتراضعلىالسياسةالتيتقترحهاالسلطةالتنفيذية [98].

و بالتالي فعلاقة البرلمان بالنظام السياسي متصلة بطبيعة النظام نفسه، و هو ما يؤثر في ممارسة الجهاز التشريعي للدور الخارجي [99].

إن دستور 1996 لم يحل مشكل توازن السلطات و توزيعها، و هو ما منع السير العادي للمؤسسات في الدولة. فضلا عن أن الرئيس بوتفليقة قد وجد الأغلبية البرلمانية المؤيدة له منذ 1999 [100].

- ✓ علاقة رئاسة الجمهورية بوزارة الخارجية:

بالنسبة لوزارة الشؤون الخارجية، يتولى وزير الخارجية الجزائري مسؤولية الإشراف على الإدارة المركزية التي تضم ما يلي:

الأمين العام، السفراء المستشارين، رئيس ديوان الوزير، المفتشية العامة و الهياكل المتخصصة في العلاقات مع الخارج [101].

و تعتبر العلاقة برئاسة الجمهورية منتَظَمة و تفاعلية باعتبار أن وزير الخارجية هو الرئيس الثاني للدبلوماسية الجزائرية، و باعتبار أن الوزارة في حد ذاتها جهاز هام يساهم في رسم و

---

[98] عديلة محمد الطاهر، مرجع سبق ذكره، ص. 83.

[99] المجلس الشعبي الوطني، لجنة الشؤون الخارجية و التعاون و الجالية، أيام دراسية حول: الدبلوماسية البرلمانية: السلم، الديموقراطية، التعاون. الجزائر: د. د. ن، 2007، ص. 51.
في ذات السياق عبر مراد مدلسي عن المكانة الهامة التي صار يتمتع بها البرلمان في الساحة الدولية بحيث تعتبر الدبلوماسية البرلمانية تكملة لسياسات الدول و الحكومات. كما أن تضاعف الاهتمام عائد لتلاشي الحدود بين المحلي و الدولي في إطار العولمة. راجع: ص. ص. 29، 47.

[100] Abderrahmane Mebtoul, et autres,op. cit, volume 01, op.cit. p. p. 232, 233.

[101] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية رقم 29، الصادرة بتاريخ: 04. 06. 2008، المتضمنة المرسوم الرئاسي لتنظيم و عمل وزارة الخارجية، م. 1، ص. 4.

تنفيذ السياسة الخارجية للجزائر. كما أن تنصيب رمضان لعمامرة على رأس الوزارة يعد إضافة هامة في المسار الدبلوماسي في ظل حكم بوتفليقة، بالنظر إلى خبرته الدبلوماسية خصوصا.

و تتولى وزارة الخارجية تبادل التمثيل الدبلوماسي و القنصلي و تنظيم العلاقات مع العالم انطلاقا من المبادئ الرئيسة للسياسة الخارجية.

كما يمثل وزير الخارجية رئيس الجمهورية بصفة رسمية و ينوب عنه في الزيارات الميدانية للخارج أو في اجتماعات المنظمات الدولية في حالة انشغال الرئيس بشأن داخلي أو في حالات استثنائية كمرض الرئيس.

من ناحية أخرى نجد بأنه من الممكن أن ينوب الوزير الأول كذلك عن رئيس الجمهورية في نفس الحالات السابقة.

- ✓ *العلاقة بالمؤسسة العسكرية:*

خلال بحثنا عن طبيعة علاقة رئاسة الجمهورية بالمؤسسات الأخرى الفاعلة في صنع القرار في مجال السياسة الخارجية تحديدا باعتبارها مجال الدراسة، وجدنا صعوبة منهجية و معرفية تمثلت في أن واقع الممارسة السياسية في الجزائر يثبت سيطرة المؤسسة العسكرية في ظل علاقة تفاعلية أحيانا و صراعية أحيانا أخرى.

تعد وزارة الدفاع جهازا اخر من الأجهزة المشاركة في وضع معالم السياسة الخارجية في الجزائر، تحديدا ما يخص البعد الأمني الدفاعي، و لكونها المؤسسة السيادية الأكثر رسوخا في أية دولة نظرا لمشاركتها في العملية التنموية [102].

و المادة 25 من الدستور تنص على ما يلي:

'' تنتظم الطاقة الدفاعية للأمة ، و دعمها، و تطويرها، حول الجيش لوطني الشعبي.

---

[102] محمد مكي السعيد، '' الجدل النظري بخصوص دور المؤسسة العسكرية'' ، محاضرة غير منشورة ، ألقيت على طلبة السنة الثانية ماستر (السداسي الرابع)، الساعة العاشرة، بتاريخ: 30. 11. 2013، بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، قسم الدراسات الاستراتيجية و الدولية.

تتمثل المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي في المحافظة على الاستقلال الوطني، و الدفاع عن السيادة الوطنية. كما يضطلع بالدفاع عن وحدة البلاد، و سلامتها الترابية، و حماية مجالها البري و الجوي، و مختلف مناطق أملاكها البحرية ''[103].

ويرى كثيرون بأن واقع الممارسة السياسية في الجزائر يطبعه وجود سلطتين:

'' سلطةعسكرية نصبت نفسها مصدرا للشرعية، وسلطة تنفيذية تعتمد على الأولى، وبينما امتنعت سلطة الجيش عن وضع مؤسسات لإدارة مسؤولياتها،اكتفت السلطة التنفيذية بإضفاء الطابع المؤسساتي على أجهزتها .إن السلطة الحقيقية هي تلك التي تمارسها الهيئة العسكرية، أما السلطة الظاهرة فيتولاها رئيس الجمهورية'' .

فمن الناحية الدستورية، ينفرد الرئيس بصنع السياسة الخارجية وفق ما تقتضيه أحكام الدستور من صلاحيات، لكن من الناحية الفعلية يبدو الأمر على خلاف هذا النحو، إذ يرتبط أولا بطبيعة العلاقة التي تربط المؤسستين :العسكرية و الرئاسة [104]*. و يعتبر التوجه نحو احترافية الجيش الجزائري و تحديثه ذا صلة وثيقة بحفظ السيادة الوطنية، الاندماج الإقليمي، استقلال الدولة، سياسة السلم، حسن الجوار و فض النزاعات سلميا* [105] *، أي بمواضيع حيوية سواء على صعيد السياسة الداخلية أو الخارجية.*

و حتى مع تراجع دور الأولى كما هو مفترض منذ مجيء بوتفليقة إلا أن تحكمها الخفي لا يزال قائما حتى في عديد مواضيع السياسة الخارجية، و نذكر في هذا السياق مثالا حول تأكيد هذه المؤسسة على طبيعة علاقة نظام بوتفليقة مع المغرب و ضرورة عدم المرونة مع هذا البلد.

و قد سعى بوتفليقة بكل مجهوده من أجل '' إعادة تعويم الجزائر دوليا لأن ذلك يعني أيضا إعادة تعويم بوتفليقة و هذه ورقة لصالحه ضد العسكر ''[106].

---

[103] موسى بودهان، مرجع سبق ذكره، ص. 108.

[104] عديلة محمد الطاهر، مرجع سبق ذكره، ص. ص. 72، 83.

[105] Abderrahman Mebtoul, et autres, op. ci, volume 02, Alger : Casbah éditions, 2005, p. 27.

[106] يحي أبو زكريا، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 115-117.

و يعتبر رئيس الجمهورية وزير الدفاع الوطني و القائد الأعلى للقوات المسلحة، و بالتالي فمهمته في مجال السياسة الخارجية مزدوَجة إذ تتراوح بين قيادة الجانب الدبلوماسي و الجانب الاستراتيجي للبلاد في مقابل التخلي عن تسييس الجيش أي تدخله في السياسة داخليا، و هو ما قلص دور المؤسسة [107].

و في الواقع، عندما يصل الرئيس إلى السلطة عن طريق الجيش و يكون ذا شخصية قوية،فإن مؤسسة الرئاسة تميل إلى أن تقوى، وتدخل في صراع مع المؤسسة العسكرية، و قد حدث هذا مع الرئيس بوتفليقة الذي عمل على بلوغ حرية كبيرة في صنع و اتخاذ القرارات من خلال المزاوجة بين الإطار الشكلي لحكمه (طبيعة النظام السياسي من خلال ما حدده الدستور) و الإطار الفعلي عبر تقليص دور الجيش في صنع السياسة الداخلية و الخارجية [108] ، هذا بعد أن كانت المؤسسة العسكرية تخوض بصفة كبيرة في الشؤون السياسية كنتاج فرضته مرحلة العشرية السوداء.

من ناحية أخرى، يعتبر دور الأحزاب السياسية و مؤسسات المجتمع المدني في رسم السياسة الخارجية للجزائر ضعيفا و لا يلفت انتباه الباحث و المختص، و هذا راجع إلى [109]مجموعة من الاعتبارات التي فرضها واقع الممارسة السياسية و الحزبية في الجزائر.

فإذا كان لحزب جبهة التحرير الوطني الطلائعي دور هام في العهد الاشتراكي بحيث ينتمي الرئيس لهذا الحزب التاريخي، فإن فترة التحول السياسي و تعدد الأحزاب قد جعل بعض الملاحظين و المتابعين يقولون بأن الجزائر بلد بدون حزب. و نتيجة الصراع العالي الحدة أحيانا بين أصحاب الرؤى و البرامج المختلفة فإنه من غير الممكن أن تساهم هذه الفئة في صنع السياسة الخارجية التي تتطلب الكثير من الحكمة و الاستقرار.

---

[107] *كمال زايت، ''جدلية العلاقة بين الرئيس و المؤسسة العسكرية: من يحكم في الجزائر؟ ''. في الموقع الإلكتروني: http://alarabnews.com/alshaab/2005/14-01-2005/a4.htm، 20. 11. 2013.*

[108] *عديلة محمد الطاهر، مرجع سبق ذكره، ص، ص. 74، 84.*

فالأحزاب بالتالي هي الحلقة الأضعف عند تناول اجهزة صنع القرار الخارجي في الجزائر، و هي تبقى رهينة التقييد و التضييق، فالتعدد الحزبي في الواقع لا يكشف عن تعددية سياسية و هو ما نلاحظه منذ صدور دستور 1989. و النظام الجزائري في المقابل يعمل على متغير احتواء الأحزاب أو تقليص دورها لصالح حزب واحد حتى و إن لم يكن في الدرجة المثالية المطلوبة.

الفصل الثالث: توجهات السياسة الخارجية الجزائرية في ظل حكم الرئيس بوتفليقة

المبحث الأول: التعبيرات الخطابية و الدبلوماسية للرئيس بوتفليقة إزاء قضايا السياسة الخارجية الجزائرية

المطلب الأول: التوجه الخطابي للرئيس بوتفليقة في تعبيرات السياسة الخارجية الجزائرية

عندما جاء عبد العزيز بوتفليقة عام 1999 أخذ على عاتقه تدويل خطاب مكافحة الإرهاب بالدرجة الأولى، في صلته الوثيقة بعملية إحياء صورة جديدة أكثر من إيجابية عن الجزائر، فكان للبعد البراغماتي و المصلحة الوطنية أثر واضح في تصريحات و خطابات الرئيس التي كانت بمثابة الوسيط بين حملة الإصلاحات الداخلية و سمعة البلد خارجيا [110]. لقد هاجم بوتفليقة الصحفيين الأجانب في بداية عهدته قائلا بأن الجزائر دولة مفتوحة و امنة لمن يريد زيارتها، و أن تدخل الجيش في السياسة لن يكون واردا في ظل حكمه[111] ، و عبر أيضا عن سيره على نهج مقولة فولتير الشهيرة : '' قد لا أتفق معك في ما هو أساسي أو فيما هو تكميلي، لكنني مستعد للكفاح إلى غاية اخر نفس لكي يكون صوتك مسموعا'' . ففي عهده صارت كل المواضيع مطروحة للنقاش كما عبر عن ذلك ردا على سؤال صحفي [112]. و لم تبعده السياسة البراغماتية عن البعد الإيديولوجي من حيث الالتزام بالتمسك بمواقف تاريخية كتلك المتعلقة بتدعيم الجهود الوحدوية و بالنزاع العربي الإسرائيلي و قضية الصحراء الغربية...

و فيما يلي سنعرض متفرقات من تصريحات عبد العزيز بوتفليقة سواء في الداخل أو للصحافة الأجنبية، أو في إطار خطاباته في المحافل الدولية:

''إن الأزمة التي عصفت ببلادنا منذ التسعينات، قد كانت إيذانا بتراجع دبلوماسيتنا، ذلك أن جهودنا آنذاك كانت موجهة أساسا

---

[110] بخصوص أهمية الخطاب في السياسة الخارجية يمكنك أن تراجع المنظور البنائي الذي يعد إحدى النظريات التكوينية التي برزت مع نهايات الحرب الباردة، و قد اهتم أصحابه بدور الأفكار، الثقافة، طبيعة الخطاب .... فالبنائية تهتم بالبنية و الفاعل، و تقوم على تأويل سلوكيات الفاعلين و صناع القرار.
انظر: عمروس عمارة، مرجع سبق ذكره، ص. 50.

[111] و هو ما يعكس النبرة الهجومية تجاه مسألة تسييس الجيش

[112] حديث صحفي مع مجلة Le Figaro، مرجع سبقذكره، ص. 20.

إلى التصدي لوضعية داخلية مأساوية '' .

'' إن سياستنا الخارجية تندرج كامتداد منطقي للتوجهات الكبرى لسياستنا الداخلية، والقدرة على التنافس في المضمار الدولي '' .

''أنا أدافع عن المصالح القومية على أن لا تتعارض هذه المصالح القومية مع المصالح الوطنية . فأنا أولا منتخب من طرف الشعب الجزائري وليس من طرف الشعوب العربية،وبالتالي أنا أمين على الشعب الجزائري ومصالحه العليا'' .

يظهر من خلال هذه العبارات [113] البعد البراغماتي في ربط السياسة الخارجية بالسياسة الداخلية. و يظهر بالمقابل أثر التركيبة الفكرية و الخصائص الشخصية و النسق العقائدي لقائد سياسي أخذ على عاتقه مهمة تلميع صورة الجزائر انطلاقا من تصور ذي طبيعة لبرالية لعالم أصبحت فيه العولمة هي السمة الغالبة.

و يلعب في ظل ذلك متغير المصلحة الوطنية دورا بالغ الأهمية في التعامل مع العالم الخارجي، و تحضرني هنا مقولة للرئيس بوتفليقة:

'' En tout état de cause, seull' intérêt général guidera ma démarche ''

و ردا على سؤال استفزازي في أول ظهور له أمام الشعب الجزائري، رد الرئيس بوتفليقة قائلا: '' لدي موقع استراتيجي أعمل به ''.

و هو ما يجعل المتلقي يطرح السؤال حول ما إذا كانت الجزائر حقا قد استطاعت في عهده'' أن تستفيد من كل ما هو متاح في إيجاد مكانة بالخريطة العالمية الجديدة و تحظى باهتمام دولي واسع ''، [114].

و على الصعيد الإفريقي الذي تعتبره الدبلوماسية الجزائرية عمقا استراتيجيا و تاريخيا، يرى بوتفليقة ترابطا بين مجهودات النهوض بالقارة تنمويا و ضرورة نشر ثقافة السلم [115] :

'' لا سبيل لتحقيق أي إصلاح ما لم نعمل على استتباب السلم في إفريقيا...'' .

---

[113] عديلة محمد الطاهر، مرجع سبق ذكره، ص. ص. 51، 65.

[114] محمد كاديك، مرجع سبق ذكره، ص. 18.

[115] محمد مسعود بونقطة، مرجع سبق ذكره، ص. 29.

'' لا بد من العمل على تنمية ثقافة السلم في جميع أنحاء القارة.. و تحقيق الاندماج الاقتصادي و الاجتماعي و الالتحاق بالحضارات الأخرى.. '' .

و قد برز الدور الجزائري في أزمات الساحل و الصحراء (و هي بمثابة الفضاء الخصب لتحرك و تجديد نشاط الدبلوماسية الجزائرية كما سنرى في المبحث الأخير من الدراسة) ليكرس لآلية الحلول السلمية للنزاعات كما حدث مع الشأن المالي.

و جاء مؤخرا سحب السفير المغربي من الجزائر كرد فعل على ما ورد في خطاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في الندوة الإفريقية المقامة بالعاصمة النيجيرية ابوجا، الداعم لجبهة البوليزاريو و الداعي إلى توسيع صلاحيات قوات الامم المتحدة المنتشرة بالصحراء لتشمل مراقبة حقوق الإنسان و التنديد بما يحدث أمام مجلس الأمن الدولي [116].

و قد مكن النسق الفكري اللبرالي للرئيس بوتفليقة الجزائر من إيجاد فرصة للتكيف مع متغيرات الخريطة العالمية لما بعد الحرب الباردة باعتبار ان اللبرالية تتطلب الإيمان و الاعتقاد بتغيير المجتمع و الاعتماد المتبادل و التعاون:

'' وموازاة مع عولمة الفرص المتاحة ، هناك عولمة للمصاعب مثل تجارة المخدرات، والإتجار بالموت بجميع أشكاله والانتشار الواسع للأوبئة . وإنه لمن الصعب جدا إيجاد حلول لمثل هذه المشاكل داخل الحدود الوطنية الضيقة . وهنا تكمن ضرورة وضع إطار تجدي للتعاون المتعدد الأطراف الذي تبقي الجزائر متمسكة به أكثر من أي وقت مضى'' [117] .

فهنا نجد التأكيد على أهمية تنسيق الجهود المتعددة الأطراف حسب منظور الرئيس لمواجهة ما لا تستطيع الدولة بمفردها مواجهته في ظل عولمة المشكلات و الحلول [118]. و امتد ذلك ليمس الجانب الاقتصادي باعتبار أن الرئيس من مشجعي الاستثمار و الانفتاح على العلاقات الاقتصادية و المنفعة المتبادلة مع الغير [119] :

---

[116] *وصل الأمر درجة التنديد و الاحتجاج و الفوضى من قبل مواطنين مغاربة.*

[117] *''كلمة رئيس الجمهورية بمعهد دراسة السياسة الخارجية بميلانو (نوفمبر 1999)''. في الموقع الإلكتروني: http://www.el-mouradia.dz/arabe/president/recherche/recherche.htm، 10. 12. 2013.*

[118] *يقول أحد المفكرين في مجال العلاقات الدولية بأن الدولة اليوم صارت أصغر من أن تتعامل مع المشكلات الكبرى و أكبر في المقابل من تتعامل مع المشكلات الصغرى.*

[119] *عديلة محمد الطاهر، مرجع سبق ذكره، انظر الصفحات: 56، 62 و 63.*
و حشود نور الدين، مرجع سبقذكره، ص-ص: 38-40.

'' راهنت سياستنا الخارجية على الاستجابة لحتميات الدبلوماسية الاقتصادية التي يستوجبها إحلال الاقتصاد صدارة العلاقات الدولية، إذ تصب نشاطها على إعلام المتعاملين معنا وإقناعهم وطمأنتهم فيما يخص مصداقية الإصلاحات الاقتصادية التي صارت لا رجعة فيها''.

'' إن دولة القانون في طور التجسيد وإن عصر احتكار الدولة للتجارة الخارجية ، و للبنوك والتأمينات يتراجع بينما تفتح حرية المبادرة و خوصصة رأس المال التجاري للدولة ، آفاقا وفرصا لا حصر لها أمام المستثمرين الوطنيين والأجانب'' [120].

و ذهب بوتفليقة إلى أبعد من ذلك باعترافه بأن علاقات الجزائر مع الدول الكبرى تحديدا تحكمها المصلحة، فإلى جانب التعاون و التنسيق الأمني بينها و بين القوى العظمى في مجال مكافحة الإرهاب باعتباره ظاهرة دولية عابرة للحدود، و باعتبار الجزائر البلد الأكثر تضررا منه، نجد التأكيد على المنفعة الاقتصادية المتبادَلة من خلال العلاقات الثنائية و المتعددة الأطراف:

'' حتى يكون صرح التفاهم الجزائري الأمريكي دائما، فإنه يجب أن يقوم على أسس اقتصادية فيها المنفعة المتبادلة و الدائمة ''.

و عقب أحداث 11 سبتمبر صرح بوتفليقة بقوله:

'' إن الجزائر التي اكتوت بنار الإرهاب لعشرية كاملة تحس بما أحاط ببلدكم، و ليس لها إلا أن تكون متضامنة مع الولايات المتحدة '' [121].

و حول العلاقة مع فرنسا يقول الرئيس بوتفليقة:

'' العلاقات الجزائرية الفرنسية تقوم وتتطور على أساس المصلحة المتبادلة، ويلعب القرب الجغرافي ووجود جاليةجزائرية معتبرة بفرنسا دورا مهما في ذلك'' .

---

[120] *''كلمة رئيس الجمهورية بمعهد دراسة السياسة الخارجية بميلانو''، مرجع سبق ذكره.*

[121] *نور الدين حشود، مرجعسبقذكره، ص. ص. 37، 38.*

لكن يظل التاريخ يحكم حالات التوتر أو الخلاف المرحلية بين حكومة البلدين، و جدير بالذكر أن الجزائر عارضتالتدخل العسكري الفرنسي في مالي.

و تعبيرا عن السياسة الطاقوية تجاه العلاقة مع الولايات المتحدة صرح الرئيس بوتفليقة عام 2003 قائلا:

'' لدينا رغبة ملحة للمساهمة في الأمن الطاقوي للولايات المتحدة الأمريكية. و أن نكون في هذا الصدد حلقة أساسية في السياسة الطاقوية للولايات المتحدة الأمريكية في إفريقيا'' [122].

من جهة أخرى فقد عبر بوتفليقة في تصريحات عدة عن ثبوت الموقف تجاه القضية الفلسطينية و عدم ورود أية نية لتطبيع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل [123]. و هو ما يثير حفيظة الجزائر التي تتوقع منها الأطراف الأوروبية أن تكون شريكا فعالا في الحوار الأورو-متوسطي و الاستراتيجية الجديدة لحلف الناتو في حواره مع بلدان الضفة المتوسطية.

و لا يجب أن نغفل أيضا ردود الفعل تجاه الحراك الأخير الذي تشهده الساحة المغاربية و العربية عموما (في إطار ما أطلقت عليه وسائل الإعلام العربية و الغربية تسمية الربيع العربي أو موجة الثورات العربية)، بحيث يسجل المتابع لتصريحات المسؤولين الجزائريين تحفظات جعلت البعض ينتقد دبلوماسية بوتفليقة باعتبارها خرجت عن المألوف هذه المرة و سارت نحو دبلوماسية الصمت تحت مبرر عدم التدخل في شؤون الدول.

و في خطاب رئاسي للسيد عبد العزيز بوتفليقة في نوفمبر من عام 1999 في إيطاليا [124] قام بتحديد نقاط قال بأن موقع السياسة الخارجية للبلاد في عهده يدور حولها:

- إعطاء دفع جديد لاتحاد المغرب العربي و لجامعة الدول العربية.
- مواصلة دعم مسار السلام في الشرق الأوسط.
- دعم مسار برشلونة [125] القائم على التعاون و الحوار بين الضفتين.
- نشر عملية الوئام و المصالحة على الصعيد الإفريقي في علاقة ذلك بتنمية القارة التي تعرف أزمة تنموية (مشكل الفقر تحديدا).

---

[122] حكيمة علالي، مرجع سبق ذكره، ص. 233.

[123] نشير هنا إلى أنه منذ الاستقلال لا توجد أية مديرية على مستوى وزارة الخارجية الجزائرية تعالج العلاقات مع إسرائيل و ذلك نتيجة عدم وجود علاقات دبلوماسية رسمية و عدم اعتراف أصلا بهذا الكيان المفتَعل.

[124] ''كلمة رئيس الجمهورية بمعهد دراسة السياسة الخارجية بميلانو (نوفمبر 1999)'' ، مرجع سبق ذكره.

[125] جاء ميثاق برشلونة عام 1995 بمثابة استمرار للحوار العربي الأوروبي الذي بدأ في السبعينيات، و هو يتضمن ثلاثة ملفات: ملف سياسي و أمني، ملف اقتصادي و مالي، ملف اجتماعي و ثقافي.

المطلب الثاني: تعبيرات الزيارات الدبلوماسية في أداء السياسة الخارجية الجزائرية

ابتدأ الرئيس بوتفليقة عهدته الرئاسية الأولى بزيارات عديدة متتالية لمختلف دول العالم و بالتحديد الغربية الكبرى. و قد تم إحصاء قرابة 40 زيارة ما بين 1999 و 2008 و حوالي 300 زيارة متبادلة على كافة المستويات بين الولايات المتحدة وحدها و الجزائر ، كان الغرض الأساسي منها جس النبض تجاه المواقف الدولية من الجزائر و العمل على الترويج لصورة إيجابية عن البلد، فضلا عن تفعيل التعاون الجزائري في المجالات الأمنية كمكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة العابرة للحدود، و المجالات الاقتصادية على صعيد المبادلات التجارية و الاستثمار الأجنبي..

و استطاع عبد العزيز بوتفليقة جعل العالم الغربي يقتنع بانتقال مرحلي نوعي في عهده '' من مرحلة انهيار القيم و تدهورها إلى حقبة من الاستقرار'' . فبفضل حيويته الدبلوماسية و علاقاته الجيدة بالبلدان الأوروبية و الولايات المتحدة '' خرجت الجزائر من النبذ الدولي الذي كانت عليه في الماضي '' [126] و أصبحت محورا من محاور الخير خاصة في المجال الأمني، و هو ما جعل الولايات المتحدة في عهد بيل كلينتون تبدي انطباعا إيجابيا نحو سياسة بوتفليقة و وضع الجزائر في عهده، و صارت الجزائر بالموازاة الدولة القائدة لعملية مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل بالدرجة الأولى.

على الصعيد القاري، في عام 1999 قامت العديد من الوفود الجزائرية بزيارة عديد الدول الإفريقية لتشجيعها على وضع الثقة بالحكومة الجزائرية الجديدة برئاسة بوتفليقة و تجاوز عائق الهاجس الأمني و ذلك من أجل المشاركة في قمة الاتحاد الإفريقي المنعقدة بالجزائر، و كان نتيجة ذلك مشاركة 45 رئيس دولة و حكومة من مجموع 53 [127].

---

[126] رشيد تلمساني، مرجع سبقذكره، ص، ص. 01، 13.

[127] سليم العايب، مرجع سبق ذكره، ص. ص. 99، 100.

و قد برز اهتمام جاد من قبل الرئيس الجزائري بالوساطة في النزاع الإثيوبي الأريتيري عندما انتقل الرئيس بوتفليقة شخصيا لدفع البلدين إلى وقف إطلاق النار بينهما و هو ما تقرر في جانفي 2001 [128].

و تظل قضية الصحراء الغربية سببا لتوتر العلاقات مع المغرب نتيجة تمسك الطرف الجزائري بمبدأ الحدود الموروثة عن الاستعمار، رغم جهود حكومة البلدين في السنوات الاخيرة لتبادل زيارات وزارية كما حدثفي إطار اتفاق ثنائي عام 2010 لفتح باب الحوار حول القضية و حول مسألة الحدود البرية المغلقة منذ 1994.

و على الصعيد الدولي، حصلت أول زيارة للرئيس الجزائري إلى نيويورك ثم واشنطن في شهر جويلية من عام 2001 قبل أحداث 11 سبتمبر، و فضل الرئيس بوش حينها تجنب طرح المواضيع التي تمس الشأن الداخلي للجزائر كتعبير منه عن الانطباع الإيجابي للإدارة الأمريكية، و كاقتناع بأن سياسة الولايات المتحدة اتجاه الجزائر يجب أن تحدد في مجالس إدارات الشركات الأمريكية الكبرى العاملة في مجال النفط في الصحراء الجزائرية وليس من خلال خبراء الأمن القومي [129].

و يظهر الاهتمام الدولي بالشأن الجزائري انطلاقا من مكانة و دور الجزائر المرتقبين، خاصة و أنها تتوسط قوس الأزمات إن صح التعبير، إلى جانب أن القوى الكبرى تعتبرها شريكا فعالا يمكن له المساهمة في رسم توازن إقليمي استراتيجي.

و قد أخذ عبد العزيز بوتفليقة على عاتقه ممارسة السياسة الخارجية بنفسه خاصة في مسألة الزيارات من أجل تكريس الشراكة الثنائية أو المتعددة الأطراف أو في زيارات الصداقة، و هو ما جعل البعض يعلق قائلا بأن بوتفليقة قد قضى وقتا أطول في خارج البلاد مقارنة بالداخل.

و بالتالي فالبعد القيادي من خلال شخصنة قمة الهرم واضح لكنه تراجع في الوقت الحالي مقارنة بالعهدتين السابقتين.

---

[128] المرجع نفسه، ص-ص: 103-106.

[129] نور الدين حشود، مرجع سبقذكره، ص. 37.

المبحث الثاني: نماذج تنفيذية قيادية لقضايا السياسة الخارجية الجزائرية

المطلب الأول: قضايا التضامن العربي و الإفريقي

إن المتابع للتحركات الدبلوماسية الجزائرية يجد بأنها أكثر تمسكا بفضائها الإقليمي و بالأخص على الصعيد الإفريقي. و قد سبق أن أقر الرئيس الراحل بومدين بأن '' المغرب العربي و المنطقة الفاصلة بين القاهرة و داكار تمثل منطقة أمن بالنسبة للجزائر، و أنه لا يمكن أن يحصل أي تغيير في هذه المنطقة دون اتفاق مع الجزائر'' [130].

لكن ما يمكن تسجيله هنا هو أن الدور القيادي للجزائر لا يجد أثره على المستوى المغاربي و العربي مقارنة بالإفريقي. و ذلك راجع إلى عدة عوامل ستتضحكما يلي:

مغاربياً، تبقى معوقات الوحدة و التعاون ضئيلة خاصة بين المغرب و الجزائر و ذلك ليس فقط على صعيد السياسة الخارجية فحسب بل أيضا على مستوى المبادلات البينية للسلع و الخدمات إذ لا تتعدى المبادلات التجارية ما بين البلدين 03 بالمئة. و بالتالي فإنه بدون تكامل اقتصادي و مؤسساتي لا نستطيع الحديث عن اتحاد مغاربي.

و قد لعبت فترة العشرية السوداء دورها في جعل دول المنطقة تفرضحصارا غير معلَن '' على البلاد سواء من حيث عرقلة النشاطات الاقتصادية أو من خلال فرض قيود على تنقل الأفراد من و إلى الجزائر. هذا بالإضافة إلى التوتر الدائم في العلاقات الجزائرية المغربية نتيجة مشكل الحدود و دعم الجزائر المعلَن للصحراء الغربية المحتلة ''، فضلا عن تنامي مسألة التطبيع المغاربي (تونس و ليبيا و موريتانيا و المغرب) مع إسرائيل و فشل مسعى جامعة الدول العربية القاضي بوقف التطبيع مع هذا الكيان نتيجة فشل مسار السلام في الشرق الأوسط.و في 30 جويلية 2004 أعلن المغرب إلغاء تأشيرة الدخول على الجزائريين أملا في

---

[130] عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا و الحلف الأطلسي. الجزائر: المكتبة العصرية، 2005، ص. 43.

أن تفتح الجزائر حدودها البرية '' [131] ، لكن مساعيه فشلت في مقابل السياسة الصارمة للرئيس بوتفليقة.

و يذهب البعض إلى أن تجاوز فكرة الدولة القائد هو الحل رغم أن القيادة هي ما تتطلبه مشاريع التكامل و الاندماج الفعالة [132].

عربيا، جدير بالذكر أن الجزائر قد بادرت بمشروع إصلاح جامعة الدول العربية[133] التي ظلت لفترة من الزمن حكرا في قيادتها على مصر و هي الدولة التي عرفت منذ عهد أنور السادات بميلها نحو ربط علاقات جيدة مع إسرائيل. و قد تم الخروج بقرارات مست تداول منصب الأمين العام، و تعديل الية التصويت و إنشاء برلمان عربي انتقالي، و هيئة لمتابعة تنفيذ القرارات و التي عقدت اجتماعها الوزاري الأول في الجزائر عام 2005 ثم الثاني عام 2006 (باعتبار بوتفليقة رئيس القمة حينها).

غير أن مشروع الإصلاح '' لم يلق القبول حيث اعتبر البعض أنه قُدّم في وقت غير ملائم، إذ وصل المشروع إلى وزراء الخارجية للدول العربية في يوم 31 ديسمبر 2004، أي ثلاثة أشهر قبل انعقاد القمة، و هو توقيت متأخر حيث لا يمنح المشروع حقه من الدراسات القانونية و السياسية اللازمة '' .

---

[131] صبيحة بخوش، اتحاد المغرب العربي: بين دوافع التكامل الاقتصادي و المعوقات السياسية: 1989_2007. ط. 1، الأردن: دار الحامد، 2011، ص-ص. 373-377.

يسجَّل هنا اعتراف بأن إسرائيل قد دعمت المغرب في نزاعها الحدودي مع الجزائر بعد الاستقلال من أجل التصدي للجزائر التي حظيت بدعم جمال عبد الناصر خلال الثورة التحريرية. كما أنها الداعم الأول للمغرب في التمسك بالصحراء الغربية.

راجع لمزيد من التفصيل:

حلمي عبد الكريم الزعبي، الموقف الإسرائيلي المعادي للجزائر قبل التحرير و بعد الاستقلال: خلفيات، أبعاد و حقائق. د. ب. ن: الدار العربية للدراسات و النشر، د. س. ن، ص. ص. 107، 108.

[132] صبيحة بخوش، مرجع سبق ذكره، ص. 389.

[133] محمد مسعود بونقطة،مرجع سبق ذكره، ص-ص: 124-133.

من ناحية أخرى فقد أثرت دبلوماسية الصمت في ظل الحراك الذي شهدته و لا تزال تشهده الساحة المغاربية و العربية على دور السياسة الخارجية الجزائرية على الصعيد المغاربي و العربي.

و على عكس ما سبق ذكره من ملامح فقدان تصور استراتيجي موحد نجد بأن الدور القيادي للجزائر في عهد بوتفليقة يعتبر أكثر فعالية و بروزا على الصعيد القاري.

ففي عهد بوتفليقة تم استحداث منصب وزير مكلف بالشؤون المغاربية و الإفريقية، كما برز الاهتمام بما تعانيه القارة على كافة المستويات في خطب الرئيس.

بالنسبة للنزاع في منطقة القرن الإفريقي الناجم عن بعد تاريخي تعلق بتمسك إثيوبيا بالأراضي الأريتيرية، عملت الجزائر على تفعيل دور الوسيط لحل النزاع و هو ما أفرز سبع جولات انتقل الرئيس بوتفليقة في اخرها ما بين حكومة البلدين لدفعهما إلى وقف إطلاق النار فجاء توقيع اتفاق بهذا الشأن في الجزائر بتاريخ: 08. 01. 2000 [134].

في اجتماع قمة الاتحاد الإفريقي بتاريخ 23 أكتوبر 2001 تم الإقرار بفشل جهود التنمية في القارة و بضرورة اعتناق مقاربة جديدة [135]*. و بالتالي اقترح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة و طابو بيكي رئيس جنوب إفريقيا و أوبا سانجو رئيس نيجيريا مشروع مخطط إفريقي أو كما يعرف: (Millenium African Plan (MAP، و في المقابل طرح الرئيس السينغالي عبدولاي واد مشروعا يعرف ب: OMEGA.*

و قد أفرز الاقتراحان فكرة الشراكة الإفريقية الجديدة (NIA) و التي صارت فيما بعد تعرف بالشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (NEPAD). و قد عبرت البلدان الإفريقية من خلال المشروع عن سعيها لتقليص الفقر في القارة و تحقيق تنمية مستدامة، و اللحاق بركب الاقتصاد العالمي، و تفعيل مشاريع الشراكة مع البلدان المتطورة، إلى جانب تنويع و تحسين

---

[134] *سليم العايب، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 103-106، و ص. 110.*

[135] *Abderrahmane Mebtoul,op. Cit, volume 01, p-p : 66-70.*

و سليم العايب، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 117-123.

الإنتاج الزراعي، فضلا عن تحقيق السلم و الأمن إفريقيا و تحقيق اندماج إقليمي قاري يمس مختلف المجالات عن طريق إقامة منطقة حرة للتبادلات مثلا..

و يعتبر بوتفليقة أحد رؤساء قمة رؤساء و حكومات منظمة الاتحاد الإفريقي التي تجتمع 03 مرات في السنة.

و يسعى القادة الأفارقة المؤسسون لهذه المبادرة إلى إنشاء آليات وهياكل لضمان السلم والأمن في إفريقيا، وهو ما تقرر في قمة لوزاكا للاتحاد الإفريقي من خلال النص على إنشاء مجلس السلم والأمن الإفريقي الذي بدأ مهامه منتصف سنة 2004.
و قد تم توزيع المهامحسبالمجالاتذاتالأولويةعلىالدولالمؤسسة فكان أن حظيت الجزائر بتولي مهام التعاونمعاللجنةالاقتصاديةلإفريقيا على صعيد الحكمالجيدللاقتصادو تفعيل المشاريع.
فصار الرئيس بوتفليقة منذ مجيئه للحكم شريكا فعالاإلى
جانب''جنوبإفريقياونيجيريافيكلقممجموعةالثمانيةلبحثالمشاكلالمتعلقةبإفريقيا (تنمية، ديون، نزاعات) كما أصبح شريكا مهما لتواصل بعض القوى الدولية مع إفريقياعن طريق القمم التي كانت تنظم مع قادة القارة، والتي كان أهمها المنتدى الصيني للتعاون الإفريقي''[136]. و هو ما يفسر عودة الدور الريادي للجزائر على الصعيد القاري.

على صعيد اخر، عملت الجزائر على التأكيد على ضرورة التعاون لمكافحة خطر الإرهاب العابر للحدود. و مع تولي عبد العزيز بوتفليقة الحكم سعت في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي لتفعيل اتفاقية مكافحة الإرهاب و الحماية منه، و تم إنشاء المركز الإفريقي للدراسات و البحوث في مجال الإرهاب في أكتوبر 2004 بالجزائر بالنظر إلى خبرتها [137].

و يأتي اهتمام الجزائر بمنطقة الساحل و الصحراء انطلاقا من الموقع الاستراتيجي للمنطقة الذي جعل البلدان الغربية الكبرى تهتم بها، و باعتبار الفضاء الإفريقي عمقا استراتيجيا لها في سياستها الخارجية و عقيدتها الأمنية.
تعرف المنطقة خمس معضلات[138] :

---

[136] سليم العايب، مرجع سبق ذكره، ص. 151.
نشير هنا إلى أن الجزائر رغبت في استضافة القمة 34 لمنظمة الوحدة الإفريقية عام 1998 كسعي لفك الحصار المفروض رغم تحفظ الملاحظين الدوليين على وضعها الأمني.
[137] المرجع نفسه، ص. 147.
[138] قوي بوحنية، مرجع سبق ذكره.

- بناء الدولة.
- أزمة الهوية.
- بنى اقتصادية هشة.
- انتشار مختلف أنواع الجرائم.
- ضعف الأداء السياسي.

و ذكرت التقارير الأممية بأن 30 بالمئة من المخدرات الصلبة تمر عبرها، و 80 بالمئة من الأسلحة التي تنتقل إلى الجزائر عبر مالي و النيجر ناتج عن الصراع في إفريقيا الغربية.

هذا فضلا عن ارتفاع عدد المختطفين من قبل الجماعات الإرهابية ما بين 2003 و 2012، و وجود تحالف عضوي و عملياتي بين الجماعات الإرهابية و مجموعات الجريمة المنظمة و تكتيكي بين الأولى و الجماعات الانفصالية المطلبية.

و عليه يمكن القول بوجود 04 عناصر سمحت بتدويل أزمات الساحل [139] :

- الإرهاب.
- المخدرات.
- المشاكل الإنسانية.
- انتشار الأسلحة في علاقته بالأزمة الليبية.

بالنسبة لمشكل الطوارق، عملت الجزائر على '' توفير البديل الاقتصادي و الاجتماعي للطوارق الموجودين على أراضيها عبر جمعهم في قرى و مدن جنوبها و ترقية معيشتهم، و محاولة إدماجهم في الحياة السياسية''[140]. و ذلك كسياسة وقائية ذكية لاحتواء تأثير دعوات الانفصال كما يحدث في الجوار الإفريقي. فالجزائر تتخوف من المسألة لهذا جاء موقفها سلبيا تجاه رغبة إقليم الأزواد في الانفصال في أفريل 2012 [141].

و في مجال محاربة الإرهاب[142] تعد الجزائر الدولة القائدة لزمام التحركات في هذا السياق، فقد قامت بوضع مركز قيادي إقليمي في تمنراست (CEMOC) لغرض التنسيق

---

[139] محمد كمال عبد الرزاق بارة، و أخرون، '' الحركات الأزموية في منطقة الساحل''، محاضرة غير منشورة نظمت في إطار ملتقى،الساعة العاشرة، بتاريخ: 04. 03. 2013، بالمدرسة الوطنية العليا للعوم السياسية.

[140] قوي بوحنية، مرجع سبق ذكره.

[141] يحي زبير، ''الجزائر و الوضع المعقد في منطقة الساحل: منع الحرب و مكافحة الإرهاب''، تقرير مركز الجزيرة للدراسات. نوفمبر 2012، ص. 03.

[142] عبر عبد العزيز رحابي عن كون الجزائر تخشى من محاكاة الحالة الباكستانية في التعاون لمحاربة الإرهاب و هو ما كلفها ثمنا باهضا إذ تحولت إلى قبلة للجماعات الإرهابية!

انظر: أنوار بوخرص، ''الجزائر و الصراع في مالي''،أوراق كارنيجي. أكتوبر 2012، ص. 17.

الجهوي مع كل من النيجر و موريتانيا في مجال التصدي للإرهاب العابر للحدود، كما ساهمت في إنشاء وحدة الاندماج و الاتصال FLU (مهمة استخباراتية). و تجدر الإشارة إلى أن الجزائر تصدرت قائمة أعلى إنفاق عسكري إفريقياً عام 2011[143].

و في مؤتمر التنسيق بين دول الساحل الذي انعقد بالجزائر عام 2010 أكد وزير الخارجية مراد مدلسي على أن التداخل بين النشاط الإرهابي و الجريمة المنظمة أمر بالغ الخطورة. فمن المعلوم أن تحركات القاعدة في بلاد المغرب قد تطورت و زاد الأمر حدة مع انتقال جماعة الدعوة و القتال من حيث اللجوء و التدريب إلى الشمال المالي إلى جانب حملة الاختطافات الواسعة كتلك التي قادها عبد الرزاق البارا عام 2003 بحيث تمت بين جانيت و إيليزي و شملت 32 سائحا أوروبيا [144].

و في نفس السياق تمت المصادقة على مذكرة الجزائر بخصوص رفض دفع الفدية للجماعات الإرهابية في إطار أشغال المنتدى العالمي الثالث لمكافحة الإرهاب عام 2012.

و على صعيد اخر ظلت الجزائر ترفض التدخلات الأجنبية الرامية لبسط النفوذ بحيث رفضت استقبال قيادة Africom التي شرعت في العمل الفعلي عام 2008 كتعبير عن النية الأمريكية الجادة للتواجد عسكريا في القارة [145]. كما انتقل الموقف الجزائري من رفض التدخل العسكري في مالي إلى تقبله لكن ليس بحماس كبير، و هو ما جعل البلدان الراغبة في التدخل و على رأسها فرنسا و الولايات المتحدة تحاول التقرب اكثر من الجزائر باعتبارها البلد الوحيد القادر على تقديم قدر كبير من المعلومات حول تنظيم الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل.

و بخصوص تطورات الوضع في مالي دعمت الجزائر بقيادة عبد العزيز بوتفليقة الخيار السلمي التفاوضي ففي عام 2012 تم إمضاء اتفاق في الجزائر بين حركة الأزواد و أنصار

---

[143] يحي زبير، مرجع سبق ذكره، ص. ص. 04، 05.
و أنوار بوخرص، مرجع سبق ذكره، ص. 14.

[144] حسام حمزة، مرجع سبقذكره، ص. ص. 92، 94.
راجع لمزيد من التفصيل حول تداخل الإرهاب و الجريمة المنظمة:
محمد مقدم، القاعدة في المغرب الإسلامي: تهريب باسم الإسلام. الجزائر: دار القصبة، 2010.

[145] قوي بوحنية، مرجع سبق ذكره.

الدين، و تظل مواقف الجزائر واضحة بشأن استعادة شمال مالي من قبضة الجماعات المسلحة[146].

[146] *تجدر الإشارة إلى أن الازواد يشكلون ثلاثة أرباع الدولة في مالي.*

المطلب الثاني: مجال التعاون الدولي

- العلاقات الجزائرية الأمريكية:

فضلنا في القسم الأول من هذا المطلب الحديث عن السياسة الخارجية تجاه الولايات المتحدة باعتبارها البلد الأكثر متابعة لما يجري في الجزائر منذ مجيء الرئيس بوتفليقة للحكم سنة 1999، بحيث عبرت السلطة الأمريكية خلال العهدة الأولى و الثانية للرئيس بوتفليقة عن ارتياحها تجاه ما سيؤول عليه حال الجزائر. و قد ركزت في تفعيلها لمشاريع الشراكة مع الجزائر على الجانب الاقتصادي (طبعا إلى جانب الأمني فيما يخص مكافحة الإرهاب الدولي) مقابل التحفظ على المسائل السياسية الداخلية و هو ما ظهر خلال مقابلة بوتفليقة مع جورج بوش سنة 2001 [147].

و على إثر أحداث 11 سبتمبر التي قلبت الموازين الاستراتيجية لمختلف دول العالم بما فيها الولايات المتحدة، كان بوتفليقة أول قائد عربي يدين الهجمات. و عبر بوتفليقة في زيارة للولايات المتحدة عام 2001 قائلا: '' إن الجزائر التي اكتوت بنار الإرهاب لعشرية كاملة تحس ما أحاط ببلدكم، و ليس لها إلا أن تكون متضامنة مع الولايات المتحدة '' .

و بالتالي صار المنظور الأمني هو المحدد لعلاقات البلدين من خلال التعاون في مجال مكافحة الإرهاب .

'' وفي إطار التنسيق السياسي بين البلدين الذي عرف تطورا كبيرا بعد توقيع اتفاق السلام بين أريتيريا وأثيوبيا،حاولت الجزائر إيجاد التقارب بين واشنطن وطهران فيما يتعلق بملف إيران النووي،ونسجل الطلب الأمريكي من الجزائر بالمساهمة في توقيع اتفاق سلام سوداني، بالنظر لدور الدبلوماسية الجزائرية، وتم أيضا الإفصاح من طرف واشنطن عن الدور الذي لعبته الجزائر في قبول طرابلس تسوية ملف لوكربي وقبولها دفع التعويضات'' [148].

---

[147] عديلة محمد الطاهر، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 105-107.
تعتبر زيارة الأميرال لوبيز إلى الجزائر عام 1998 فاتحة خير لفك العزلة التي عرفتها البلاد.

[148] نور الدين حشود، مرجع سبقذكره، ص-ص: 37-39.

و مع مباركة النظام الأمريكي للإصلاحات الاقتصادية و السياسية داخليا، و تأكيدها على الدور الجزائري، برز اهتمامها بالجزائر كمحور رئيسي في رسم التوازنات الإقليمية و كشريك استراتيجي فعال.

و على إثر التنسيق الاستراتيجي ما بين البلدين بلغت مشتريات الجزائر من السلاح الأمريكي عام 1999 أكثر من 600 مليون دولار. نتج عن ذلك عدد من المناورات بين البلدين سمحت بالتعرف على مدى التطور التكنولوجي في مجال الأسلحة.
و في سبتمبر 2003، نوّه قائد القوات الأمريكية في أوروبا لدى زيارته بأهمية تنسيق العمل الاستخباراتي بن البلدين.
و قد تقرر منح 07 مليون ثم 125 مليون دولار لدول الساحل بما فيها الجزائر في إطار مكافحة الإرهاب [149].
إن التعاون الجزائري الأمريكي في مجال مكافحة الإرهاب متعدد الأبعاد، فالولايات المتحدة سعت إلى حشد مشاركة عابرة للحدود و بتفويض دولي (القرار 1373) في مواجهة الظاهرة، و اعتبرت أن التعاون و التنسيق بين مخابرات و جيشي البلدين سيؤتي أكله في ذات الصدد.
و استفادت الجزائر من مساعدات عسكرية ارتفعت لتصل 800000 دولار في عام 2008 [150].

و قامت الولايات بإطلاق مبادرات دعمتها الجزائر كمبادرة عموم الساحل لمحاربة الإرهاب (PSI) عام 2003، ثم مبادرة الدول المطلة على الصحراء (TSCTP) عام 2005 [151].

و قد تعززت الشراكة الأمنية عام 2010 على إثر توقيع اتفاقية المساعدة الجمركية و القانونية المتبادَلة [152].

على الصعيد الاقتصادي، جاء مشروع ستيوارت إيزنستاتStewart Eisenstadtفي سنة 1998 لأجل شراكة اقتصادية بين الولايات المتحدة و دول المغرب العربي الثلاث: الجزائر و تونس و المغرب، و تحظى الجزائر بنصف التمويلات في ذات المشروع و من هنا

---

[149] المرجع نفسه، ص-ص: 43-48.
[150] محند برقوق، ''التعاون الأمني الجزائري و الحرب على الإرهاب''،أوراق كارنيجي. جوان 2009، ص. ص. 03، 04.
[151] قوي بوحنية، مرجع سبق ذكره.
[152] أنوار بوخرص، مرجع سبق ذكره، ص. 15.

يمكن استنتاج كون المنطقة مرشَّحة لأن تكون منطقة استثمارات واسعة بالنسبة للولايات المتحدة [153].

تقوم هذه الشراكة على 04 محاور هي: الديمقراطية، تنمية الاقتصاد و الاستثمار (منطقة تبادل حر إلى مطلع 2013)، التعليم و ترقية المرأة. و تختلف المبادرة عن الشراكة الأورو-متوسطية من حيث اهتمامها بالشق الاقتصادي بدل السياسي و هو ما شجع الدول الأطراف للقبول بها.

و عملت الإدارة الأمريكية على '' غزو السوق المغاربية و الحلول محل الدول الأوروبية'' [154] ، و ارتفعت استثماراتها في الجزائر مع توقيع اتفاقية إطار للتجارة و الاستثمار بحيث بلغت 11 مليار دولار سنة 2006 [155]. و هو ما تزامن مع تصاعد الاهتمام الدولي بالجزائر عقب خروجها من الأزمة الداخلية، فضلا عن الاهتمام الأمريكي بالنفط الجزائري الذي تملك الجزائر احتياطات كبيرة منه إلى جانب الغاز الطبيعي.

و قد استحوذت الولايات المتحدة على ثلث الاستثمار الأجنبي في الجزائر و تمكنت من إنشاء غرفة التجارة الأمريكية بالجزائر عام 2003 [156].

- الحوار المتوسطي مع حلف الناتو:

دخلت الجزائر هذا الحوار سنة 1998 أي قبل مجيء الرئيس بوتفليقة، و عرفت علاقاتها بالحلف منعرجا هاما في إطار استراتيجية المفهوم العسكري للدفاع ضد الإرهاب الدولي في نوفمبر 2001. تلى ذلك مناورات و تدريبات مشتركة بين القوات الجزائرية و قوات الحلف

---

[153] عبد القادر رزيق المخزومي، التحول الديمقراطي في القارة الإفريقية. القاهرة: دار الفجر، 2006، ص-ص: 191-201.

[154] صبيحة بخوش، مرجع سبق ذكره، ص. ص. 314، 315.

[155] حكيمة علالي، مرجع سبق ذكره، ص. 231.

[156] نور الدين حشود، مرجع سبقذكره، ص. ص. 61، 62.

[157] ، و مشاركة جدية في مبادرة الحلف للحوار المتوسطي التي عرفت بعملية المسعى النشيط لمحاربة الإرهاب [158].

و قد طالبت الجزائر بتوضيحات حول فحوى القيمة المضافة للحوار المتوسطي مع الحلف [159]. و انضمت رسميا للحوار المتوسطي لحلف الناتو في مارس 2004، فهي بالمنظور الغربي الدولة المفتاح في المجال الأمني تحديدا و تعد شريكا استثنائيا في مكافحة الإرهاب [160].

- العلاقات الجزائرية الأوروبية:

تعتبر الجزائر طرفا في الشراكة الأورو-متوسطية التي تضمنها ميثاق برشلونة عام 1995 و نص فيها على إقامة منطقة حرة للتبادلات مع مطلع 2010 [161]. و يأتي اهتمام القيادة الجزائرية بالعلاقة مع الاتحاد الأوروبي على أساس نسبة المبادلات العالية التي تتجاوز 60 بالمئة بين الجانبين من جهة، و من جهة أخرى نظرا للانكشاف الأمني و التحديات المشتركة التي تشهدها المنطقة كظاهرة الهجرة، و الإرهاب، الجريمة العابرة للحدود.. [162].

و على الصعيد الطاقوي تعد الجزائر الممول الثاني لأوروبا بالغاز الطبيعي بحيث تستورد القارة العجوز 59 بالمئة من احتياجاتها للغاز من الجزائر، مع الإشارة إلى أن أنبوب الغاز العابر للصحراء يبدأ من نيجيريا ليصل أوروبا عبر الجزائر [163].

---

[157] المرجع نفسه، ص-ص: 50-52.

[158] محند برقوق، مرجع سبق ذكره، ص. 04.

الجزائر عضو غير دائم في مجلس الأمن منذ جانفي 2004، و هي طرف نشيط في أعمال لجنة مكافحة الإرهاب.

[159] Abderrahmane Mebtoul, op. cit, vol 01, p.280.

[160] علالي حكيمة، مرجع سبق ذكره، ص. ص. 246، 247.

[161] صبيحة بخوش، مرجع سبق ذكره، ص. 309.

30 سبق مسار برشلونة مجموعة من المبادرات كالمبادرة الفرنسية المعروفة ب 05 + 05 التي تنظر إلى ترسيخ الأمن في منطقة المتوسط كنتاج لتعاون دول هذا الحيز الجغرافي نتيجة ما يربطها من تهديدات مشتركة، و مبادرة الرئيس المصري السابق محمد حسني مبارك.. و تلتها مشاريع أخرى كسياسة الجوار الأوروبي عام 2003، و الاتحاد من أجل المتوسط الذي اقترحه ساركوزي.

راجع: حكيمة علالي، مرجع سبق ذكره، ص-ص:222- 225.

[163] المرجعنفسه، ص. 231.

و قد انعكست المنافسة الأوروبية الأمريكية على التوجه الفرنسي نحو الجزائر بحيث تراجع الحضور الفرنسي في المنطقة لصالح الولايات المتحدة [164] التي اعتبرتها الجزائر شريكا تجاريا هاما منذ مجيء الرئيس بوتفليقة.

- *الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة:*

بالنسبة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة (OMC)، لا تزال الفكرة قيد الدراسة من قبل طرفي الحوار (أي المنظمة و الجزائر) خاصة و أن المنظمة تفرض شروطا صارمة من حيث نسبة المبادلات و الحواجز الجمركية المفروضة.

و تبقى الجزائر على الصعيد الاقتصادي في حاجة لاستدراك بعض الأمور كارتكاز اقتصادها على المحروقات بنسبة شبه مطلقة على غرار دول أخرى استطاعت الاستفادة من الريع البترولي في خدمة استراتيجية تنموية بديلة و فعالة كحالة ماليزيا [165].

- *العلاقات الجزائرية الصينية:*

تاريخيا تعتبر الصين أول دولة غير عربية تعترف بالحكومة المؤقتة عام 1958، و في الشق التجاري انتقلت نسبة المبادلات البينية من 290 مليون إلى أكثر من 04 مليار دولار خلال الفترة 2002-2009. و تعتمد الجزائر على اليد العاملة الصينية خاصة في ميادين البنى التحتية فضلا عن حضور كبرى الشركات الصينية المختصة في مجال الهواتف و العمران [166].

---

[164] منيرة بلعيد،مرجع سبق ذكره، ص. 112.

[165] *Luis Martinez, ''La rente pétrolière : source de violence pour l'Algérie'' , Magazine du Moyen-Orient, opcit, p-p : 36-40.*

[166] *Farida Soulah,'' l'Algérie au miroir des migrations chinoises ', Magazine du Moyen-Orient, opcit, p. 51.*

الخاتمة

إن دراسة موضوع القيادة في مجال السياسة الخارجية تتطلب الإلمام بخصائص الشخصية القائدة في علاقة ذلك بالمتغيرات الخارجية المحيطة، إضافة إلى ضرورة تناول الية صنع القرار الخارجي قصد فهم العلاقة ما بين تركيبة القائد السياسي و مقوماته و الية الرسم و التنفيذ (هل هو مجرد منفذ أم أنه الصانع الأول للسياسة الخارجية)، و هذا ما سرنا عليه طوال هذه الدراسة.

من ناحية أخرى، وجدنا أن تناول البعد التاريخي للعمل الدبلوماسي الجزائري يكتسي أهمية بالغة في معرفة الحاضر، فمنذ الاستقلال و إلى غاية الساعة تسير الجزائر على نهج واحد في سياستها الخارجية تضبطه مجموعة من المبادئ و المنطلقات الراسخة دستوريا و على مستوى دبلوماسية الفعل، كاحترام سيادات الدول و دعم القضايا العادلة..

و تهتم الجزائر بالعمق الإفريقي باعتباره مجالا حيويا و استراتيجيا، لذلك يلاحظ المتابع بروز دورها في الساحة الإفريقية من خلال الاهتمام بفض النزاعات و مشاريع الشراكة.

و منذ الاستقلال ساد مبدأ شخصنة النظام السياسي الجزائري، باعتبار أن رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة و رئيس الدبلوماسية بصفة خاصة. و بالتالي نجد مركزة لنظام الحكم برزت بصورة قوية في زمن الرئيس الراحل هواري بومدين و ظهرت من خلال مواد الدستور. و عليه قد ارتبطت سلوكيات السياسة الخارجية بالبعد القيادي للحاكم.

من ناحية أخرى، تناولنا السمات الشخصية للرئيس عبد العزيز بوتفليقة و خبرته النضالية و السياسية فوجدنا أن خبرته الطويلة في ممارسة السياسة الخارجية و إيمانه بالانفتاح و اللبرالية من جهة و تأثير فترة الإرهاب من جهة أخرى، كل ذلك كان له بالغ الأثر في بلورة بعد قيادي خلال فترة تميزت بمستجدات و تغييرات هامة اقترنت دوليا بنهاية الحرب الباردة و انتشار ظاهرة العولمة، ثم بفكر استراتيجي متجدد عقب أحداث 11 سبتمبر 2001.

بالنسبة للبعد القيادي من خلال الدستور بمجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى سدة الحكم، لا يجد الباحث موازنة بين السلطات لكنه في المقابل يستنتج الصلاحيات و الاختصاصات الواسعة المخولة لرئيس الجمهورية حتى في الحالات غير العادية كالحرب.

و هذا الطابع المتمركز حول البعد القيادي للحاكم قد أثر على علاقات رئاسة الجمهورية بمؤسسات أخرى لصنع القرار داخل النظام السياسي الجزائري. إذا كان الرئيس بوتفليقة قد واجهه رهانان عند وصوله إلى قمه الهرم السلطوي عام 1999 : رهان داخلي يتمثل في مخلفات الحرب الأهلية و اخر خارجي يتمثل في فك العزلة الدولية التي عاشتها البلد طوال عقد من الزمن، فهنالك رهان اخر اعتبره بوتفليقة من صميم نسقه العقيدي ألا و هو طبيعة العلاقة بالمؤسسة العسكرية بدرجة أولى (عودة الجهاز العسكري لأداء المهام المنوطة به دستوريا دون تدخل في السياستين الداخلية أو الخارجية).

أما على الصعيد التنفيذي للسياسة الخارجية الجزائرية في ظل حكم الرئيس بوتفليقة فنلاحظ انعكاس طبيعة تفكير الحاكم من خلال جملة الخطابات أو التصريحات التي أدلى بها بخصوص السياسة الخارجية للبلد سواء داخل الوطن أو في إطار زيارات رسمية لمختلف دول العالم، فالدارس يستطيع إذن استنتاج الأهداف و النتائج المرجوة من طرفه و هي تدور عموما حول التأكيد الدائم على ضرورة التعاون الإقليمي و احترام سيادات الغير و المواثيق الدولية، إلى جانب تفضيل تكريس الجهود الدبلوماسية من أجل حل سلمي لمختلف النزاعات..

و اخترنا في النهاية نموذجين إذ يبرز الدور القيادي للرئيس بوتفليقة فيهما بكثرة:

- *البعد القيادي في السياسة الخارجية تجاه المحور الإفريقي:*

لقد اهتم الرئيس بوتفليقة ببلورة وساطة فعالة في النزاع الإثيوبي الأريتيري في عهدته الرئاسية الأولى. و تطور الاهتمام بالشأن القاري في عهده لتتبع منه الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا في شتى الميادين (NEPAD)، ثم سلسلة التعاونات و التنسيقات الأمنية في ظل ما تشهده منطقة الساحل و الصحراء من أزمات تنموية تجاوزت الشق السياسي لتتمثل في تنظيم القاعدة الذي انتقل إلى شمال مالي فضلا عن الجريمة المنظمة بكافة أشكالها.

- *البعد القيادي في السياسة الخارجية تجاه العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية:*

لقد اهتمت الولايات المتحدة بما يجري في الجزائر خلال العشرية السوداء رغم أنها (على غرار بلدان غربية كثيرة) قطعت علاقاتها الدبلوماسية معها و امتنعت عن تقديم يد العون خلال تلك الفترة. و بمجيء عبد العزيز بوتفليقة أبدى صانع القرار الأمريكي انطباعا إيجابيا

تجاه شخصية الرجل و سياسته المعتدلة و الحكيمة. و بالتالي تكثفت اتفاقات الشراكة الاقتصادية و الأمنية خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 باعتبار أن الجزائر كانت أكثر المتضررين من ظاهرة الإرهاب.

و يمكن تلخيص أهم ما توصلنا إليه من خلال هذه الدراسة كما يلي:

- *البعد القيادي في السياسة الخارجية الجزائرية واضح من خلال شخصنة النظام السياسي ككل.*
- *يتجلى البعد القيادي في السياسة الخارجية في عهد الرئيس بوتفليقة من خلال مقوماتهالشخصية من جهة و سعة السلطات المخولة له من جهة أخرى سواء على مستوى الدستور أو في علاقاته بمؤسسات صنع القرار الأخرى.*
- *إن الممارسة العملية للسياسة الخارجية بقيادة الرئيس بوتفليقة تثبت انعكاس خصائص القيادة اللصيقة بشخصيته. و يبقى المستوى القاري هو العمق الاستراتيجي الخصب للسياسة الخارجية للجزائر.*

إن الصعوبات و الحساسيات التي واجهتنا في إطار إنجاز مذكرة البحث تستلزم التوصية لإثراء دراسات من هذا النوع خاصة في فترة تعرف فيها الساحة الإقليمية و الدولية عديد المستجدات.

أما إذا أردنا تقديم وجهة نظر تقييمية لممارسة السياسة الخارجية في ظل حكم الرئيس بوتفليقة فمن الممكن القول بأن دبلوماسية الفعل تبقى الكفة المرجَحة في إطار عقيدة أمنية تتضح من خلالها المصالح و الية التفاعل مع التهديدات.

و بالتالي فمراجعة تأثير البعد القيادي هنا تتطلب الموازنة بين النجاح الحالي و السابق و المكانة و الدور الفعليين للجزائر.

الملاحق

ملحق رقم 01 :

دستور 1976 [167]

الفصل السابع: مبادئ السياسة الخارجية

المادة 86: تتبنى الجمهورية الجزائرية المبادئ و الأهداف التي تتضمنها مواثيق الأمم المتحدة و منظمة الوحدة الإفريقية و الجامعة العربية.

المادة 87: تندرج وحدة الشعوب العربية في وحدة مصير هذه الشعوب.

تلتزم الجزائر، كلما تهيأت الظروف الملائمة لقيام وحدة مبنية على تحرير الجماهير الشعبية، باعتماد صيغ للوحدة أو للاتحاد أو للاندماج، كفيلة بالتلبية الكاملة للمطامح المشروعة و العميقة للشعوب العربية.

وحدة الشعوب المغربية المستهدفة صالح الجماهير الشعبية، تتجسد كاختيار أساسي للثورة الجزائرية.

المادة 88: تحقيق أهداف منظمة الوحدة الإفريقية و تشجيع الوحدة بين شعوب القارة يشكلان مطلبا تاريخيا و يندرجان كخط دائم في سياسة الثورة الجزائرية.

المادة 89: تمتنع الجمهورية طبقا لمواثيق الأمم المتحدة و منظمة الوحدة الإفريقية و الجامعة العربية، عن الالتجاء إلى الحرب قصد المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى حريتها. و تبذل جهدها لحل النزاعات الدولية بالطرق السلمية.

المادة 90: وفاء لمبادئ عدم الانحياز و أهدافه، تناضل الجزائر من أجل السلم، و التعايش السلمي، و عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

المادة 91: لا يجوز البتة، التنازل عن أي جزء من التراب الوطني.

---

[167] *المصدر: موسى بودهان، الدساتير الجزائرية: 1963، 1976، 1989، 1996 مع تعديل نوفمبر 2008. ط. 1، الجزائر: كليك للنشر، 2008، ص. ص. 50، 51.*

المادة 92: يشكل الكفاح ضد الاستعمار، و الاستعمار الجديد، و الإمبريالية، و التمييز العنصري، محورا أساسيا للثورة.

يشكل تضامن الجزائر مع كل الشعوب في إفريقيا و اسيا و أمريكا اللاتينية، في كفاحها من أجل تحررها السياسي و الاقتصادي، و من أجل حقها في تقرير المصير و الاستقلال، بعدا أساسيا للسياسة الوطنية.

المادة 93: يشكل دعم التعاون الدولي و تنمية العلاقات الودية بين الدول، على أساس المساواة، و المصلحة المتبادلة، و عدم التدخل في الشؤون الداخلية، مبدأين أساسيين للسياسة الوطنية.

ملحق رقم 02 :

حفل أداء اليمين الدستورية [168]

خطاب

(الجزائر، الثلاثاء 27 أبريل 1999)

بسم الله الرحمن الرحيم،

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

وعلى آله وصحبه إلى يوم الدين،

فخامة الرئيس،

أسدي لكم شكري الخالص على تفضلكم علي بالتهنئة و التبريك والتمنيات بالتوفيق ودعائكم للجزائر باليمن والخير والبركات، فبدوري يطيب لي أن أكبر في شخصكم الكريم وطنياغيورا تولى مقاليد الجمهورية في ظروف عصيبة للغاية وفي وقت كان فيه كيان الدولة بالذات أشد ما يكون متضعضعا متصدعا.

لقد كتب للدولة الجزائرية تحت رئاستكم أن تنجو من كارثة الانهيار وهي الكارثة التي كانت قاب قوسين أو أدني من الوقوع وفي نفس الوقت محل تأويلات هنا وهناك. واستطاعت هذه الدولة أن تسترجع العديد من مجالات مسئولياتها وتعمل على تحسين الأوضاع الأمنية في البلاد تحسينا محسوسا وتستعيد الشرعية الدستورية إن المسار الذي باشرتموه سنة 1995 لقي هنا وهناك التأييد والمؤازرة لدى من يشاطركم القناعة بأنه لا انفراج للأزمة ولا خروج من المحن التي ألمت بالبلاد إلا بخوض نهج الديمقراطية وبناء دولة الحق والقانون. من هذا الباب، إن التاريخ سيسجل أنكم أبدعتم في مبادرتكم بانتخابات رئاسية مسبقة وأنجزتموها من دون دخولكم المنافسة فيها. وبالفعل فلقد أسهمتم في تحقيق نقلة حاسمة في تعامل أمتنا مع

---

[168] http://www.el-mouradia.dz/arabe/president/recherche/recherche.htm، 12. 12. 2013.

ثقافة الديمقراطية ومبادئها على الرغم مما دبر من مناورات سياسوية كان مآلها الفشل والخسران.

أيتها السيدات الفضليات،
أيها السادة الأفاضل،

إنني في هذه اللحظة المشهودة التي أتقلد فيها بمحض الإرادة الحرة للشعب الجزائري وسيادته المطلقة مهام رئاسة الجمهورية، لينتابني شعور عارم بهيبة تضيق لها جوانحي. ذلك أنني أقدر مدى تطلعات البلاد وحاجاتها حق قدرها وأعلم في الوقت نفسه ما بترصدنا على درب التجدد الوطني من عقبات عاتية كئودة عسير تذليلها لا يسر فيه.

إن أولوية الأولويات في السياسة التي تستجيب لرغبات الأمة العميقة، إنما هي العمل على استتباب السلم المدني، والقضاء على العنف فكرا وقولا وفعلا قضاء مبرما لا هوادة فيه. و في هذا الإطار، لا مناص لي من التأكيد بأن أمن الأشخاص والممتلكات من صميم مسؤولية الدولة، ولا يجوز لها التغاضي في أي ظرف من الظروف عن المساس به. لا مندوحة لها عن التصدي للإرهاب و فحشائه ومنكره، ولابد من تسخير ما تملكه من الوسائل كل الوسائل بلا استثناء لدحره وقطع دابره ومحو أثره المقيت مع الاقتصاص من زبانيته وفقا لقوانين الجمهورية. كل ذلك لا يغني السلطات العمومية عن الحرص على توفير الظروف الكفيلة بإتاحة تجاوز تلك الأسباب التي ساهمت بصورة مباشرة، أو غير مباشرة،في تفشي هذه الأفاعيل البغيضة النكراء، أو تلك التي تتيح لها الاستمرار والبقاء.

فكل القوى السياسية، وكل ذوي الإرادات الحسنة، وكل الذين يرعون فيدركون ما يشترطه التعايش في الوطن الواحد، وكل الذين يتواضعون على حتمية قلب صفحة مشينة كريهة من تاريخنا ويتقبلون بروح المسئولية آثار النوائب الجماعية التي ألقت علينا بكاهلها وباتت ترمز إلى إخفاقنا، من واجب هؤلاء وهؤلاء ألا يتوانوا عن السعي كلهم من أجل عودة السلم المدني، وقد أصبح يتوقف على عودته، العديد من رهانات الأمة الحيوية. والكل مطالب بالمشاركة حسب الطاقة والإمكانات بما أوتي من قوة و إخلاص في إزالة أسباب الفرقة والتناحر، وأذاك سيتفرغ الجميع لإرساء الركائز التي تمكن من انطلاقة جديدة قوامها احترام كل المناهل و القناعات. و في ظل السلم و الأمن و الآمان فليتنافس المتنافسون على تفتيق الأفكار، والبرامج والتصورات ما دامت الحقوق الدستورية المكتسبة تضمن لمن يعتنقها الحريات الجماعية والفردية على حد سواء.

ومن جانبي بعيدا عن سوء النية والتوجس بالشر، أتعهد بصدق و إخلاص ببذل ما في وسعي لجمع الشمل على أوسع ما يكون هذا الجمع. بغية ذلك، لن أدخر بعون الله أي جهد مهما كلفني من أجل تحقيق تضافر الجهود، إن الأهداف الحيوية التي تنشدها السياسة الوطنية، ونريدها وطنية صرفة صميمية، تفرض تحقيق السلم والتفتح على التقدم وبناء الديمقراطية، كان كل هذا علينا حتما مقضيا.

إن إنجاز المشروع الديمقراطي، يتمثل أيضا في إعادة الشرعية لمؤسسات الدولة، بما يجب أن تكون عليه من الجدية والمتانة. لقد تصدعت بالفعل، مصداقية هذه المؤسسات من جراء السلوكات الخسيسة والانحرافات التي تعددت أنواعها و أشكالها، فأضعفت الحس المدني لدى الأمة، و أدت أساسا إلى تعجيل استشراء الأزمة المتعددة الأوجه التي لازلنا نتخبط فيها أكثر فأكثر.

وعليه، فإن الاضطلاع المحسوس بحماية المواطن من ضروب الحيف والتعسف أيا كان مصدرها والعمل في الميدان بمبدأ سلطان القانون والمساواة التامة في الخضوع له والحرص على ألا يكون البروز والتفوق و تسنم الرتب في المجتمع إلا عن طريق الجدارة والاستحقاق وضمان تكافؤ الفرص لجميع أبناء الوطن و فرض حياد الإدارة وجودة الخدمة العمومية وكذا تكريس سبل موضوعية لترقية الكفاءات مع توفير الإطار المناسب لازدهارها و إقامة الشروط لممارسة مراقبة ناجعة مجدية وتقييم مستمر لنشاط الأعوان العموميين من أجل القضاء على أشكال التبذير والتفرد بالوسائل العمومية أو نهبها.

كل هذه الإجراءات كلها إجراءات تمثل الخطوات الرئيسية التي تفضي إلى تحقيق ذلكم المسعى الواسع الذي يتوقف إنجازه على عودة الثقة التامة في مؤسسات الدولة وكذا إضفاء الصواب و النجاعة على تصرفات السلطات العمومية في جميع مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

بكل عزيمة و إصرار، سأعمل على هذا الإنجاز بباعث من قناعتي بأن تعهد الدولة باستعادة سطوتها وتحليها بمكارم الأخلاق وأخذها بأسباب التجديد هو ما سيستجيب لمطالب المجتمع في ما يخص العدالة والكرامة والتضامن في بذل الجهود والتضحيات واقتسامها بما هو من العدالة أدني.

أيتها السيدات،
أيها السادة،

ما دمنا نعيش في عالم تسارعت فيه وتيرة التحولات وبلغت عجلة التقدم التقني تسارعا مذهلا، بات لزاما على الجزائر أن تتزود بالوسائل التي تكفل لها الاتساق ضمن هذا المسار الشامل. ذلك مع الحفاظ على ما جلبت عليه من عبقرية مميزة وحرص مشروع على مصالحها الوطنية. وإن هي لم تفعل ذلك، فقدت حظوظها في التنمية في مبدأ الأمر ثم ضاعت شخصيتها واستقلالها وذهبت ريحها.

إن هذه الحتمية تقتضي أول ما تقتضيه تكييف منظومة التكوين التي لا مناص لها من التفتح أكثر على العالم وما يشهده من تطورات وما يفترضه من متطلبات. كما أنها تقتضي في نفس النسق من الأولوية إيجاد الظروف المواتية لتثمين الكفاءات و إبرازها و إطلاق سراح التعبير الحر المسؤول والاحتكاك الفكري النزيه والتنافس العلمي الخلاق من حيث هي عوامل تشكل المناخ الخصب حيث تتفتق القرائح والمواهب تفتقا. فتزدهر آنئذ الطاقات العلمية والتقنية الوطنية.

كلها عناصر تشكل في عالم الغد الوسائل التي من دونها لا مناعة ولا عصمة للأمم من الذوبان وفقدان كيانها.

ويتعين أن تولى الرعاية للمجال الاقتصادي هو الآخر تطويرا وتكييفا. فالصعوبات العويصة التي تعترضنا في هذا المجال، و التي انعكست بشتى ضروب الحرمان والمعاناة على الغالبية العظمى من أبناء شعبنا، كانت لها أسباب مختلفة لا داعي هنا للخوض في حيثياتها. لكن لقد أصبح لزاما علينا أن نؤكد هنا، بكل جد و إلحاح، لم يعد يعطي أي اعتبار لمزايا وخصال العمل والكد والبذل والعطاء من حيث هي قيم وفضائل لا استغناء عنها في المجتمع ولا غنى له من دونها. بل هي قيم و مبادئ يتمحور حولها نشاط الأمة و ازدهارها و نماؤها.

هنا يكمن بيت الداء فعلا، وهنا يكمن العائق الأكبر الذي يحول دون تفعيل مواردنا وقدراتنا. فلا بد لنا جميعا أن نتدارك الوعي بهذا الأمر وأن نقتنع بأنه من دون إعادة الاعتبار للعمل والاستحقاق لا يمكن تحقيق جدوى تلك الأعمال التي لامناص من إنجازها بغية عقلنة الإطار التنظيمي للاقتصاد وتعزيزه وبغية إعادة هيكلة القطاع العام الاقتصادي هيكلة لا تهور فيها ولا تربص إنعاشا لحركته وبغية ترقية الاستثمار على أيدي الخواص وصبه صبا على النشاطات المنتجة وبغية استصلاح مساحات جديدة لفلاحتنا مع تحديثها. هذا هو وليس سواه ما سيمكننا من الخروج من حالة التبعية المطلقة التي نحن فيها للموارد الطاقوية وسيمكننا كذلك من الارتقاء إلى مستوى متطلبات العولمة و من تفادي ما استجد في العلاقات الاقتصادية الدولية من عوامل نكوص العديد من البلدان وتقهقرها.

وبالذات إن مجال العلاقات الدولية لهو المجال الذي نلمس فيه مدى الأضرار التي لحقت بكرامتنا الجماعية بفعل وهن الدولة وتدنى الوعي الوطني وبسبب الفتنة وما تمخض عنها من آفات أخلاقية و اجتماعية لكن إذا ما أبدينا، و بكل وضوح إرادتنا في النهوض وعملنا يدا واحدة نحن أبناء الجزائر لا غيرنا على إيجاد الحلول لمشاكلنا وأبدينا تصميمنا الموحد على تدبير مصيرنا الجماعي بأنفسنا فأننا سنسهم حتما على الساحة الدولية في توفير أسباب الدفاع الناجع المجدي عن الحق الذي انتزعناه انتزاعا لقاء أبهض الأثمان أي حقنا في السيادة الكاملة غير المنقوصة و في الاحترام. وسنطالب بالنصيب كل النصيب الذي ينبغي أن يؤول لنا في تدبير وتنفيذ السياسات الرامية إلى تحقيق السلام و الاستقرار والرقي المشترك على الأصعدة الجهوية وفي نطاق المجموعات التي ننتسب إليها وذلك بحكم موقع بلادنا الجيوستراتيجي وما نملكه من الموارد الكامنة ناهيكم بالمثل الريادي الذي ضربته الثورة التحريرية ودور الجزائر الحرة المستقلة في انعتاق العالم الثالث.

أيتها السيدات،
أيها السادة،

إن الخلاص الوطني مسعى مناط بنا نحن وعلينا تقع مسؤولية الاضطلاع به نحن لا غيرنا. وعلينا يقع واجب أداء ثمنه بنهوضنا نهوضا يفي بتعزيز جانب الدولة الوطنية وتدعيم مؤسسات الجمهورية وترقية الحريات الديمقراطية. وأما مكانتنا في العالم التي هي في طريق إعادة رسم موضعنا فإن تأكيدها يتوقف بطبيعة الحال على تغيير ما بأنفسنا قبل كل شيء وعلى قدرتنا على تجاوز ما يعترض سبيلنا من محن وصعاب. ولا محالة أن هناك سبل عديدة لاستعادة العافية والتجدد وإن افترض تعبيدها بذل جهود جبارة وتضحيات جسام، فهاأنذا إذن باسم الشعب الجزائري وبفضله ومن أجله أدعو أبناء وطني الحبيب الذي لا بديل له لا لهؤلاء ولا لهؤلاء كل الجزائريين، رجالا ونساء، إلى الإسهام في هذا العمل الجليل و بدونه مهما كانت الوعود و الأوهام لا سيادة لهم على مصيرهم بتاتا.

إن الجزائر تتمتع بإمكانات حقيقية، وتمتلك القدرات البشرية الحيوية وهي لن تكون إلا ما نريده لها أن تكون. بإمكانها أن تكون بلدا ينعم بالعزة والنماء، فما علينا نحن اليوم إلا أن نجمع كلمتنا ونضم جهودنا ونشمر على سواعد الجد لكي نكون جديرين بالمستقبل الذي نصبو إليه ولا مستقبل لنا إلا ما نريد وما نستحق. والله تعالى أسأل وأنا مستبشر، متيمن أن يأخذ بأيدينا جميعا للعمل لما فيه خير وصلاح ورفعة وطننا المفدى.

"ربنا هب لنا من لدنك رحمة وهيئ لنا من أمرنا رشدا".

"إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت و إليـــه أنيب".

صدق الله العظيم.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار،

تحيا الجزائر،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

ملحق رقم 03 [169] :

بيانات عامة حول الدولة الجزائرية:

المساحة: 741 381 2 كيلومتر مربع، 85٪ منها مناطق صحراوية

العملة: الدينار الجزائري (1 دولار أمريكي = 79,04 دينار جزائري، و 1 يورو = 102,98 دينار جزائري، في 23\10\2012)

- البيانات السكانية:

عدد السكان: 37,1 مليون نسمة، في 1 كانون الثاني/ديسمبر 2012 (الديوان الوطني للإحصائيات)

الكثافة السكانية: 15,6 نسمة في الكيلومتر المربع

النمو السكاني: 2,04٪

معدل طول العمر المتوقع: 76,5 سنة

معدل القرائية: 77,9٪

الديانات: الإسلام السني المالكي (99٪)، والمسيحية واليهودية (1٪)

دليل التنمية البشرية: 0,698 (المرتبة السادسة والتسعون عالمياً)

(المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والديوان الوطني للإحصائيات)

- البيانات الاقتصادية:

[169] http://www.diplomatie.gouv.fr/ar/afrique-du-nord-et-moyen-orient/algerie/presentation-de-l-algerie/، 09. 12. 2013.

الناتج المحلي الإجمالي (في عام 2012): 158,84 مليار أورو

الناتج المحلي الإجمالي للفرد (في عام 2012): 4.353 أورو

معدل النمو (في عام 2011): 2,5٪ (5٪ بدون النفط)

معدل البطالة (وفق تعريف منظمة العمل الدولية في عام 2011): 10٪ (24،3٪ لدى الشباب)

معدل التضخم (في عام 2011): 4,1 %

ميزان المالية العامة (في عام 2012): عجز بقيمة 5,71 مليار أورو الميزان التجاري (في عام 2012): فائض بقيمة 16,07 مليار أورو

العملاء الرئيسيون: الولايات المتحدة وإسبانيا وهولندا وفرنسا

الموردون الرئيسيون: فرنسا والصين وإيطاليا وإسبانيا وألمانيا

حصة القطاعات الاقتصادية الرئيسية من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2011:

- *الزراعة: 12٪*
- *الصناعة: 56,5٪*
- *الخدمات: 31,5٪*

حجم الصادرات الفرنسية إلى الجزائر (في عام 2011): 5,75 مليار يورو

حجم الواردات الفرنسية من الجزائر (في عام 2011): 4,4 مليار يورو

الجالية الفرنسية في الجزائر: 830 28 فرنسياً مسجلين في القنصلية في 31 كانون الثاني/ديسمبر 2011

الجالية الجزائرية في فرنسا: 731 562 جزائرياً لديهم إذن إقامة في فرنسا في 31 كانون الثاني/ديسمبر 2011

- *السياسة الداخلية:*

عمدت الجزائر على إثر أعمال الشغب الواسعة النطاق التي اندلعت في كانون الثاني/يناير 2011 إلى تسريع وتيرة عملية الإصلاح التي استهلها الرئيس بوتفليقة.

فرفع الرئيس حالة الطوارئ في 3 شباط/فبراير 2011، و التي كانت سائرة المفعول منذ عام 1992، ثم أعلن مشروع مراجعة الدستور وسلسلة من القوانين ترمي إلى تحرير سير عمل المؤسسات وذلك في 15 نيسان/أبريل.

و اعتمد المجلس الشعبي الوطني هذه القوانين الستة (بشأن الإعلام والأحزاب والجمعيات والانتخابات وحالات التنافي مع العهدة البرلمانية وتوسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة)، ثم أصدرها في كانون الثاني/يناير 2012 بعد إجراء عمليات تشاور وطنية بشأنها.

وبناءً على نتائج الانتخابات التشريعية التي جرت في 10 أيار/مايو 2012، تم تعيين حكومة السيد عبد المالك سلال في 3 أيلول/سبتمبر 2012 خلفاً لحكومة السيد أحمد أويحيى، على أن تتولى الحكومة الجديدة مواصلة دفع هذه الحركة الانتقالية.

و كان الوضع الأمني في الجزائر قد سجّل تحسناً ملحوظاً منذ تطبيق سياسة الوئام المدني التي تجسدت خاصة في اعتماد "ميثاق السلم والمصالحة الوطنية" عبر استفتاء شعبي في عام 2005.

و بلغت حصيلة ضحايا الإرهاب 371 شخصاً في عام 2011، وهو مما يعني أن الإرهاب قد تراجع بما لا يقاس مع مستوياته في الفترة 1992-1998. بيد أن الجماعة السلفية للدعوة والقتال التي أصبحت تعرف باسم تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في عام 2007، لا تزال تنفذ عمليات موضعية في الجزائر (ومنها العملية التفجيرية في الأكاديمية العسكرية بمدينة شرشال في 26 آب/أغسطس 2011).

- *الوضع الاقتصادي:*

تنعم الجزائر بالاستقرار الاقتصادي والمالي إلى حد بعيد في الوقت الراهن، بفضل ارتفاع أسعار النفط في سنوات الألفين والإدارة المالية الاحترازية التي انتهجتها الحكومة.

ففي واقع الأمر سدّدت الجزائر دينها الخارجي بالكامل تقريباً وبلغ احتياطي البلد من العملة الصعبة مستويات تاريخية (186 مليار دولار أمريكي في عام 2012).

وتشير تقديرات عام 2011 إلى أن معدل النمو الاقتصادي بلغ 2,5٪ وبلغ معدل البطالة 10٪.

وأتاحت الخطتان الخماسيتان (2004-2009 و 2009-2014) بذل الجهود من أجل تنويع الاقتصاد الوطني وتحريره، وتمثلت هذه الجهود في وضع سياسة قوامها المشاريع الإنشائية الكبيرة الرامية إلى تحديث البنى التحتية واتخاذ تدابير من أجل تشجيع الاستثمارات الخاصة.

كما بذلت الجهود من أجل انفتاح الاقتصاد الجزائري على الأسواق الدولية (دخول اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيّز النفاذ في عام 2005، والانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية في عام 2009، والشروع في مفاوضات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية).

- *السياسة الخارجية:*

مثّلت عودة الجزائر إلى الساحة الدولية بعد العقد الأسود إحدى طموحات الرئيس بوتفليقة الرئيسية عندما اعتلى سدة الحكم، فقد وجّه رسائل انفتاح إلى الولايات المتحدة وفرنسا، وأعلن إعادة النظر في العلاقات مع المغرب، وإحياء العلاقات مع روسيا، وإنعاش العلاقات مع الدول العربية والأفريقية، والانفتاح على آسيا عامةً وعلى الصين بوجه خاص.

وأصبحت الجزائر الآن طرفاً فاعلاً إقليمياً رئيسياً.

فعلى مستوى العلاقات الثنائية، وثّقت الجزائر في سنوات الألفين علاقاتها مع بعض البلدان التي لم تكن تربطها بها علاقات وطيدة.

وعلى هذا النحو طورت صلاتها التي يغلب عليها الطابع التجاري مع الصين وإسبانيا وإيطاليا وأقامت علاقات تعاون أمني مع الولايات المتحدة.

و من جهة أخرى، أنعشت الجزائر العلاقات المميزة التي كانت تقيمها مع بعض البلدان مثل فرنسا وروسيا.

أما فيما يخص دول الجوار المغاربية فاعترفت الجزائر بالسلطات الجديدة في ليبيا وتقيم علاقات ودية جداً مع السلطات الجديدة في تونس. كما استأنفت الجزائر عملية الحوار مع المغرب.

وفيما يتعلق بالعلاقات المتعددة الأطراف فتبذل الجزائر جهوداً دبلوماسية حثيثة من أجل التأثير في الهيئات الدولية ولا سيما فيما يخص الشؤون العربية والأفريقية، بل والدولية أيضاً (عملية إصلاح منظمة المؤتمر الإسلامي، والشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، ومؤتمر نزع السلاح وتغير المناخ، إلخ).

أما مسألة ترتيب البيت المغاربي فلا تزال معلقة، إذ تعيقها قضية الصحراء الغربية الشائكة وتخضع لتطور العلاقات الجزائرية المغربية التي سجلت تحسناً في ربيع 2012.

ووثقت الجزائر علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي من خلال توقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد في عام 2002 (دخلت الاتفاقية حيّز النفاذ في عام 2005).

ومع أن الجزائر تعتبر شريكاً متطلباً، ولا سيما فيما يتعلق برفع الحواجز الجمركية الذي أجلت الجدول الزمني لتنفيذه، فإنها قامت بخطوات عديدة للتقارب مع الاتحاد الأوروبي، إذ شاركت مشاركة كبيرة في الاتحاد من أجل المتوسط (افتتاح الطريق السريعة المغاربية)، وفي إنشاء آلية حوار للسياسة وحقوق الإنسان، وأبدت طموحاً للمشاركة في سياسة الجوار الأوروبية، وشاركت في لجنة الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في 16 كانون الأول/ديسمبر 2011 وهي أول مشاركة لها في هذه اللجنة منذ عام 2008، واستقبلت بعثة المراقبين التي أشرفت على الانتخابات التشريعية في شِهر أيّار/مايو الماضي.

قائمة المراجع

الوثائق الرسمية:

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية رقم 29، الصادرة بتاريخ: 04. 06. 2008، المتضمنة المرسوم الرئاسي لتنظيم و عمل وزارة الخارجية.

الكتب:

باللغة العربية:

- أبو زكريا، يحي، الجزائر: من أحمد بلة و إلى عبد العزيز بوتفليقة. الجزائر: ناشري، 2003.
- بودهان، موسى، ، الدساتير الجزائرية: 1963، 1976، 1989، 1996 مع تعديل نوفمبر 2008. ط. 1، الجزائر: كليك للنشر، 2008.
- بوعشة، محمد، الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية و الاقتصادية و الثقافية. بيروت: مركز دراسات الوحدة الإفريقية ،1996.
- بن عنتر، عبد النور، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا و الحلف الأطلسي. الجزائر: المكتبة العصرية، 2005.
- بخوش، صبيحة، اتحاد المغرب العربي: بين دوافع التكامل الاقتصادي و المعوقات السياسية: 1989_2007. ط. 1، الأردن: دار الحامد، 2011.
- محمود الأقداحي، هشام، الشخصية القومية: تحليلي تاريخي، سياسي، اجتماعي. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2009.
- مصباح، عامر، الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006.
- مصباح، عامر، المقاربات النظرية في تحليل السياسة الخارجية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008.
- مصباح، عامر، نظرية العلاقات الدولية: الحوارات النظرية الكبرى. القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2008.

- مقدم، محمد، القاعدة في المغرب الإسلامي: تهريب باسم الإسلام. الجزائر: دار القصبة، 2010.
- النعيمي، أحمد، السياسة الخارجية. عمان: دار زهران، 2009.
- السيد سليم، محمد، تحليل السياسة الخارجية. ط. 2، بيروت: دار الجيل، 2001.
- سعد محمد، محمد، أساليب القيادة و صنع القرار. ط. 1، القاهرة: إيتراك، 2010.
- عبد الكريم الزعبي، حلمي، الموقف الإسرائيلي المعادي للجزائر قبل التحرير و بعد الاستقلال: خلفيات، أبعاد و حقائق. د. ب. ن: الدار العربية للدراسات و النشر، د. س. ن.
- الرياشي، سليمان، و اخرون، الأزمةالجزائرية: الخلفيات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية. ط. 2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.

- رزيق المخزومي، عبد القادر، التحول الديمقراطي في القارة الإفريقية. القاهرة: دار الفجر، 2006.
- غليون، برهان، بيان من أجل الديمقراطية. ط. 4، الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1990.
- المجلس الشعبي الوطني، لجنة الشؤون الخارجية و التعاون و الجالية، أيام دراسية حول: الدبلوماسية البرلمانية: السلم، الديموقراطية، التعاون. الجزائر: د. د. ن، 2007
- رئاسة الجمهورية، عبد العزيز بوتفليقة: تصريحات و أحاديث صحفية (2003-2007)، الجزائر: مديرية الصحافة و الاتصال، 2008.

باللغة الفرنسية:

- Mebtoul, Abderrahmane, et autres, enjeux et défis du second mondat du présidentBouteflika : démocratie, réformes , développement. Volume 01, Alger : Casbah éditions, 2005.
- Mebtoul, Abderrahmane, et autres, enjeux et défis du second mondat du présidentBouteflika : démocratie, réformes , développement. Volume 02, Alger : Casbah éditions, 2005.

المجلات و الدوريات:

باللغة العربية:

- زياني، صالح، '' تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة''، مجلة الفكر.ع. 05 ، د. س. ن.
- كاديك، محمد، '' فيما تحاول استثمار موقعها الاستراتيجي: الجزائر تضع الحوار محل الصراع''،مجلة السياسي العربي. الجزائر: شركة النشر، الصحافة و الإشهار، د. س. ن.
- التميمي، عبد الجليل، و اخرون، تكلفة اللامغرب (أعمال المؤتمر 21 لمنتدى الفكر المعاصر حول تكلفة اللامغرب). مجلة البحث العلمي في العلوم الإنسانية في البلاد العربية، ع. 06، ط. 1، د. م. ن: منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي و المعلومات، و مؤسسة كونرادأوينارو، 2008.

باللغة الفرنسية:

- Chennoufi, Miloud, ''Politique étrangère : sortir le régim de l'isolement'' ,Magazine du Moyen-Orient. n. 07, Aout - Septembre 2010 .
- Martinez ,Luis, '' La rente pétrolière : source de violence pour l'Algérie'' ,Magazine du Moyen-Orient . n. 07, Aout - Septembre 2010 .

- *Soulah, Farida,'' l'Algérie au miroir des migrations chinoises'' ,Magazine du Moyen-Orient . n. 07, Aout - Septembre 2010 .*
- *''Algérie : une transition sans fin'' ,Magazine du Moyen-Orient. n. 07,Aout - Septembre 2010.*

الرسائل الجامعية:

- *بونقطة، محمد مسعود،''الدبلوماسية الجزائرية في إطار جامعة الدول العربية، دراسة حالة المبادرة الجزائرية للإصلاح''، مذكرة ماجستير، مقدمة إلى قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010.*
- *بلحاج، الهواري، ''السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران و السعودية''، مذكرة ماجستير، مقدمة إلى قسم العلوم السياسية، جامعة وهران، 2010.*
- *بلعيد، منيرة، '' السياسة الخارجية الفرنسية الجديدة تجاه الجزائر'' ، مذكرة ماجستير، مقدمة إلى قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2005.*
- *حمزة، حسام، '' الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري''،مذكرة ماجستير، مقدمة إلى قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2011.*
- *حشود، نور الدين، '' العلاقات الجزائرية الامريكية: 1992-2004 ''،مذكرة ماجستير، مقدمة إلى قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2005.*
- *محمد الطاهر، عديلة، ''أهمية العوامل الشخصية في في السياسة الخارجية الجزائرية: 1999-2004''،مذكرة ماجستير، مقدمة إلى قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2005.*
- *ملاح، السعيد، '' تأثير الأزمة الداخلية على السياسة الخارجية''،مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2005.*
- *العايب، سليم، '' الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي''،مذكرة ماجستير، مقدمة إلى قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2011.*
- *علالي، حكيمة، '' البعد الأمني في السياسة الخارجية: نموذج الجزائر''، مذكرةماجستير، مقدمة إلى قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2011.*
- *عمروس، عمّارة، منطقة الخليج: منطلقات التوجه الأمريكي و رهاناته في المنطقة مع التركيز على حالة دول مجلس تعاون الخليج العربي (1990-2007). مذكرة ليسانس، مقدمة إلىقسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة تلمسان، 2011.*

التقارير:

- *بوخرص، أنوار، ''الجزائر و الصراع في مالي''،أوراق كارنيجي. أكتوبر 2012.*
- *برقوق، محند، '' التعاون الأمني الجزائري و الحرب على الإرهاب'' ،أوراق كارنيجي.جوان 2009.*
- *زبير، يحي، ''الجزائر و الوضع المعقد في منطقة الساحل: منع الحرب و مكافحة الإرهاب''، تقرير مركز الجزيرة للدراسات. نوفمبر 2012.*
- *تلمساني، رشيد، ''الجزائر في عهد بوتفليقة: الفتنة الأهلية و المصالحة الوطنية''، أوراق كارنيجي. ع. 07، يناير 2008.*

الندوات الفكرية و المحاضرات:

- *بارة، محمد كمال عبد الرزاق، و اخرون، '' الحركات الأزموية في منطقة الساحل'' ، محاضرة غير منشورة، ألقيت في إطار ملتقى، بتاريخ: 04. 03. 2013، الساعة العاشرة، بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.*
- *السعيد، محمد مكي،''الجدل النظري بخصوص دور المؤسسة العسكرية'' ، محاضرة غير منشورة، ألقيت على طلبة السنة الثانية ماستر (السداسي الرابع)، بتاريخ: 30. 11. 2013، الساعة العاشرة، بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، قسم الدراسات الاستراتيجية و الدولية.*
- *عبد الباقي مقبل الفقيه، أحمد، ،'' نظريات السياسة الخارجية''، محاضرات غير منشورة، ألقيت على طلبة السنة الثالثة، 2011، بجامعة تلمسان، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية.*
- *عطاف، أحمد، ''مراحل السياسة الخارجية الجزائرية''، محاضرات غير منشورة، ألقيت على طلبة السنة أولى ماستر (جذع مشترك)، 2012، بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، قسم السياسة العامة و الأنظمة المقارنة.*

الوثائق الإلكترونية:

باللغة العربية:

- *بوحنية، قوي، ''استراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي''. في الموقع الإلكتروني:*

http://studies.aljazeera.net/reports/2012/06/20126310429208904.htm، 25. 06. 2012.

- *بلعمري، سميرة، ''صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية '' . في الموقع الإلكتروني:*

http://www.djazairess.com/echorouk/28462، 30. 11. 2013.

- *بلخيرات، حسين، ''السياسة الخارجية الجزائرية تجاه العالم العربي: المحددات و الرهانات''. في الموقع الإلكتروني:*

http://houcinebelkhirat.maktoobblog.com/137/، 10. 05. 2013.

- *زايت، كمال، ''جدلية العلاقة بين الرئيس و المؤسسة العسكرية: من يحكم في الجزائر؟'' . في الموقع الإلكتروني:*

http ://alarabnews.com/alshaab/2005/14-01-2005/a4.htm، 20. 11. 2013.

- *عباس، أشواق، ''مفهوم القيادة و نظرياتها'' .في الموقع الإلكتروني:*

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=43391،30. 10. 2013.

- *عبد الله معوض، جلال، ''دراسة القيادة السياسية كأحد مداخل تحليل النظم السياسية'' .في الموقع الإلكتروني:*

.10 .26 ،http://bohothe.blogspot.com/2010/03/blog-post_3886.html
.2013

- الصيداوي، رياض، '' صراعات النخب السياسية و العسكرية في الجزائر: الحزب، الجيش،الدولة'' .
في الموقع الإلكتروني:
.2013 .11 .10 ،http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=93082

- ''بيان أول نوفمبر 1954 '' . في الموقع الإلكتروني:

.30 ،http://www.el-mouradia.dz/arabe/symbole/textes/symbolear.htm
.2013 .11

- '' بيانات عامة حول الجزائر''.في الموقع الإلكتروني:

http://www.diplomatie.gouv.fr/ar/afrique-du-nord-et-moyen-
.2013 .12 .09 ،/orient/algerie/presentation-de-l-algerie

- ''كلمة رئيس الجمهورية بمعهد دراسة السياسة الخارجية بميلانو (نوفمبر 1999) '' . في الموقع الإلكتروني:

http ://www.el-
.12 .10 ،mouradia.dz/arabe/president/recherche/recherche.html
.2013

- منتدى وادي العرب، ''أسرار الرئيس عبد العزيز بوتفليقة'' . في الموقع الإلكتروني:
.2013 .10 .30 ،http://www.wadilarab.com/t2277-topic

- المركز العربي للدراسات و الأبحاث، '' نظرية الدور: دراسة تأصيلية في المنطلقات الاجتماعية و السياسية''. في الموقع الإلكتروني:
.15 ،http://www.arabicenter.net/ar/news.php?action=view&id=750
.2013 .11

- '' النظام السياسي الجزائري في ظل دستور 1996''.في الموقع الإلكتروني:
.11 .10 ،http://ammarabbes.blogspot.com/2012/04/1996.html
.2013

- '' نبذة رسمية عن حياة الرئيس بوتفليقة'' . في الموقع الإلكتروني:
http://www.el-
،mouradia.dz/arabe/president/biographie/biographie.HTM

.2013 .10 .30

- '' نظريات القيادة'' .في الموقع الإلكتروني:

...1.doالقيادة نظريات/.../site.iugaza.edu.ps/edajani/files، 26. 10. 2013.

- *" خطاب حفل أداء اليمين الدستورية (1999) ". في الموقع الإلكتروني:*

http://www.el-mouradia.dz/arabe/president/recherche/recherche.htm، 12. 12. 2013.

باللغة الفرنسية:

- *''La politique extérieure dans la Constitution'' . sur le site :*

http://www.ambassade-algerie-cameroun.org/article.php3?id_article=171, 10.12. 2013.

فهرس المحتويات

إهداء.....

شكر و تقدير.....

مقدمة.....01

الفصل الأول: البعد القيادي في تحليل السياسة الخارجية الجزائرية.....09

المبحث الأول: مدخل نظري للقيادة و صنع القرار في دراسة السياسة الخارجية.....10

المطلب الأول: نظريات القيادة.....10

المطلب الثاني: اقتراب صنع القرار.....15

المبحث الثاني: خصائص السياسة الخارجية الجزائرية.....19

المطلب الأول: محددات السياسة الخارجية للجزائر.....19

المطلب الثاني: السمة القيادية للسياسة الخارجية الجزائرية.....26

الفصل الثاني: تفاعل شخصية القائد (الرئيس بوتفليقة) مع الإطار الدستوري والهيكلي للسياسة الخارجية الجزائرية.....31

المبحث الأول: النسق الفكري و السيكولوجي للرئيس بوتفليقة.....32

المطلب الأول: مكونات التنشئة و الخبرة التاريخية لدى بوتفليقة.....32

المطلب الثاني:أثر بيئة"الأزمة الجزائرية"على صناعة قرار السياسة الخارجية الجزائرية.....37

المبحث الثاني:: البعد القيادي في الدستور و آلية تصميم وتنفيذ السياسة الخارجية الجزائرية.....ة44

المطلب الأول: البعد القيادي الرئاسي في الدستور الجزائرية.....44

المطلب الثاني: طبيعة علاقة رئيس الجمهورية بمؤسسات صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية.....47

الفصل الثالث: توجهات السياسة الخارجية الجزائرية في ظل حكم الرئيس بوتفليقة.....53

المبحث الأول: التعبيرات الخطابية والدبلوماسية للرئيس بوتفليقة إزاء قضايا السياسة الخارجية الجزائرية.....54

المطلب الأول:التوجه الخطابي للرئيس بوتفليقة في تعبيرات السياسة الخارجية الجزائرية.....54

المطلب الثاني: تعبيرات الزيارات الدبلوماسية في أداء السياسة الخارجية الجزائرية.....59

المبحث الثاني: نماذج تنفيذية قيادية لقضايا السياسة الخارجية الجزائرية.....61

المطلب الأول: قضايا التضامن العربي و الإفريقي.....61

المطلب الثاني: مجال التعاون الدولي.....68

الخاتمة.....73

الملاحق.....77

قائمة المراجع.....91

فهرس المحتويات.....98